

Distr.: General
14 June 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البند ١٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة والمالية العامة

أعمال فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة في اجتماعه الخامس عشر

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لفريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة، في اجتماعه الخامس عشر، المعقد بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، والذي كُرس لموضوع "العولمة والدولة". وبحث فريق الخبراء آثار العولمة على دور الدولة وسير عملها واستجاباتها المؤسسية والإدارية، بهدف الاستفادة إلى أقصى حد من العولمة وتقليل آثارها السلبية إلى أدنى حد. وواصل فريق الخبراء النظر في مسألة التهميش بوصفها من آثار العولمة، فتناول أيضا العملية التي تؤثر في نظم الإدارة الاقتصادية الوطنية والعالمية. وتم تقديم عدد من التوصيات.

واستعرض فريق الخبراء، على النحو المطلوب بموجب ولايته، البرنامج الفرعي ٧-٨ (الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية) من مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ وقدم تعليقات وتوصيات بشأنه. كما استعرض الميزانية البرنامجية الحالية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ وقدم توصيات بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين المقبلة.

* E/2000/100

وختاماً، قدم فريق الخبراء تعليقات وتوصيات بشأن الأعمال الرئيسية التي اضطلعت بها شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وهي شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للمؤسسات الإقليمية من أجل بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة، والتقارير المعنون "الدولة والقطاع الخاص"، والميثاق المقترح للخدمة العامة في أفريقيا، والتحسينات التي أدخلت على العلاقات في مجالي الإدارة العامة والتنمية مع الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣-١ مقدمة
٥	٢٧-٤ التوصيات
٥	١١-٤ ألف - التوصيات التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات
٦	٢٧-١٢ باء - التوصيات التي يوجّه انتباه المجلس إليها
٦	١٩-١٢ ١ - التوصيات التي تتطلب من منظومة الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات
٧	٢٧-٢٠ ٢ - التوصيات التي تتطلب من الحكومات اتخاذ إجراءات
٨	١٢٥-٢٨ ثالثا - أعمال فريق الخبراء في اجتماعه الخامس عشر
٨	٤٠-٢٨ ألف - العولمة والدولة: استعراض عام
١١	٥٢-٤١ باء - الاستجابة المؤسسية لظاهرة العولمة
١٤	٧٤-٥٣ جيم - الاستجابة الإدارية للعولمة
١٩	٩٥-٧٥ دال - العولمة والإدارة الاقتصادية العامة
٢٣	١٠٢-٩٦ هاء - موجز المناقشة التي تناولت مؤشرات القطاع العام
٢٥	١٠٦-١٠٣ واو - موجز المناقشة بشأن مشروع ميثاق الخدمة المدنية في أفريقيا
٢٦	١١٠-١٠٧ زاي - الشبكة الحاسوبية للأمم المتحدة لربط المؤسسات الإقليمية لأغراض بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة
٢٧	١١٤-١١١ حاء - عرضان قدمهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي
٢٧	١٢٥-١١٥ طاء - استعراض برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة
٣٠		المرفق: نص منقح للخططة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، البرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية).....

أولاً - مقدمة

الاقتصادي والاجتماعي والأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي وتحقيق التنمية في عالم يتحول إلى العولمة بسرعة ويتسم بتزايد الترابط فيما بين الدول. وبالنظر إلى المكانة المتميزة التي تحتلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعالجة قضية عولمة الاقتصاد العالمي، ركّز فريق الخبراء في اجتماعه الخامس عشر على موضوع "العولمة والدولة"، فنظر في كيفية تأثير العولمة على دور الدولة وسير عملها، وأنواع الاستجابات، المؤسسية منها والإدارية، المناسبة لتحقيق الاستفادة إلى أقصى حد من العولمة وتقليل آثارها السلبية إلى أدنى حد.

٣ - وانطلاقاً من هذه الخلفية، وضمن إطار تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٥، ناقش فريق الخبراء المسائل الرئيسية التالية المتصلة بالعلاقة بين العولمة والدولة:

(أ) العولمة والدولة: استعراض عام - أجرى فريق الخبراء مناقشة عامة لعناصر/عمليات العولمة وأثرها على المجتمع، ولا سيما الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، واستجابة الدولة لعملية العولمة، والعولمة والمؤسسات العالمية، وتأهّب القوى الوطنية للعولمة (انظر ST/SG/AC.6/2000/L.5)؛

(ب) الاستجابة المؤسسية للعولمة - ركزت المناقشة على طابع المؤسسات التي يعمل الناس ضمن إطارها ويسهمون في التنمية البشرية. وبحث أيضاً تجارب الحكومات ذات الوعي العالمي، التي قامت بإنشاء أو تعديل المؤسسات من أجل دراسة هذه البيئة الآخذة في التغير بسرعة، والتشجيع على ابتكار السياسات والتحاوّر بشأنها، وتعجيل عملية اتخاذ القرار، وتقبل الفشل في الأجل القصير من أجل وضع استراتيجيات مستدامة على الأجل الطويل (انظر ST/SG/AC.6/2000/L.6)؛

١ - عُقد الاجتماع الخامس عشر لفريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة في مجالَي الإدارة العامة والمالية العامة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠. وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١١٩٩ (د-٤٢) المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٦٧، أن يتم من وقت لآخر استعراض برنامج الأمم المتحدة في مجالَي الإدارة العامة والمالية العامة من جانب اجتماع خبراء، مع مراعاة جوانب الإدارة العامة في جميع برامج منظومة الأمم المتحدة، وتقديم تقرير عن ذلك لينظر فيه المجلس. وعملاً بهذا القرار، يعقد فريق الخبراء اجتماعات كل سنتين، ويقوم بدور لجنة فنية من لجان المجلس في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة.

٢ - وفي أعقاب الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بشأن الإدارة العامة والتنمية (١٥-١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦)، ومن منطلق الاسترشاد بقرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٥ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، عُقد الاجتماعان الثالث عشر والرابع عشر لفريق الخبراء في نيويورك في عامَي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، على التوالي، للمساعدة في تنفيذ ما قرره الجمعية العامة خلال دورتها الخمسين المستأنفة، على النحو الوارد في قرارها ٥٠/٢٢٥. وركّز فريق الخبراء في اجتماعه الثالث عشر على مسائل إعادة تشكيل الدولة وتحديث مؤسساتها لمواجهة التحديات الجديدة الناشئة. وركّز فريق الخبراء، في اجتماعه الرابع عشر، على وضع وتنفيذ السياسات العامة. وقدم الأمين العام تقريراً (A/53/173-E/1998/87) عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٥. وأوصى فريق الخبراء، في اجتماعه الرابع عشر، بأن يقوم الأمين العام بإجراء تقييم خمسي للتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار وإبلاغ استنتاجاته إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس في عام ٢٠٠١. وأيدت الجمعية العامة هذه التوصية في قرارها ٥٣/٢٠١. ويتمثل الاتجاه العام للقطاع

الراهنة والخلفية التاريخية للإدارة العامة في البلدان النامية. وقُدمت إلى فريق الخبراء في اجتماعه الخامس عشر عيّناً من النُبد القطرية ليقوم باستعراضها والتعليق عليها. (انظر ST/SG/AC.6/2000/CRP.2)

(ز) استعراض برنامج الأمم المتحدة في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة - استعراض فريق الخبراء في اجتماعه الخامس عشر البرنامج الفرعي ٧-٨ (الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية) ضمن البرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) من مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وقدم تعليقات وتوصيات بشأنه. وقام أيضاً بالتعليق على الميزانية البرنامجية المنقحة للبرنامج الفرعي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ واستعراضها، وإصدار توصيات بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وبالإضافة إلى هذه البنود، أدلى ببيانات بشأن مشروع ميثاق للخدمة العامة في أفريقيا، وبشأن شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للمؤسسات الإقليمية من أجل بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة، وبشأن التعزيز الجاري للترتيبات التعاونية القائمة بين برنامج الأمم المتحدة في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة وأجهزة منظومة الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (انظر ST/SG/AC.6/2000/L.8).

ثانياً - التوصيات

ألف - التوصيات التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات

التوصية ١

٤ - يوصي فريق الخبراء بأن يعتمد البرنامج الفرعي ٨ (الإدارة العامة والمالية والتنمية)، ضمن البرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة

(ج) الاستجابة الإدارية للعولمة - تواجه الحكومات في البلدان النامية التحدي المتمثل في مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق استقرار الدولة في نفس الوقت الذي يجري فيه التكيف مع العولمة. وبُحث في هذه المناقشة العامة الدور الذي يتعين أن يؤديه موظفو الخدمة العامة فيما يتعلق بالاستجابة للعولمة، من حيث تعزيز القدرة الإدارية للدولة على تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي، وتهيئة بيئة تمكّن المجتمع من الازدهار (انظر ST/SG/AC.6/2000/L.7)

(د) العولمة والإدارة الاقتصادية - تناول فريق الخبراء أيضاً العمليات التي تؤثر على نظم الإدارة الاقتصادية الوطنية والعالمية. وأقر بضرورة تكيف نظم الإدارة الاقتصادية الوطنية بهدف الاستفادة من الإمكانيات الإيجابية للعولمة الاقتصادية وتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب عليها. وخلص إلى أن هذا الأمر يتطلب تغييرات في السياسات والمؤسسات ونظم الإدارة الوطنية. (انظر ST/SG/AC.6/2000/L.4)

(هـ) مؤشرات القطاع العام - أوصى فريق الخبراء في اجتماعه الرابع عشر بأن يُعد برنامج الأمم المتحدة في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة إطاراً لجمع البيانات القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي. واستجابة لهذا الطلب، قُدمت ورقة عن مؤشرات القطاع العام إلى فريق الخبراء في اجتماعه الخامس عشر. (انظر ST/SG/AC.6/2000/L.2)

(و) النُبد القطرية في مجال الإدارة العامة - عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٥، وبالتوصيات الصادرة عن فريق الخبراء في اجتماعه الرابع عشر، شرعت شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة في إجراء دراسة استقصائية، بالتعاون مع المعهد الدولي للعلوم الإدارية، عن المعلومات اللازمة على الصعيد القطري بهدف تفهم الحالة

للاجتماع بصورة دورية بغية مناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرات.

التوصية ٦

٩ - يوصي فريق الخبراء بأن يجري المجلس، عن طريق هيئاته الفرعية، تحليلاً مقارناً لنظم الإدارة الاقتصادية الوطنية ودراسة أفضل الممارسات من أجل المساعدة على وضع الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق الإدارة الاقتصادية الفعالة.

التوصية ٧

١٠ - يوصي فريق الخبراء بأن يدرج المجلس في جدول أعماله مناقشة المسائل المتعلقة بالإدارة الاقتصادية ويقدم مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسات لأنظمة الإدارة الاقتصادية العالمية التي أنشئت لمختلف المجالات الفنية وتتولى إدارتها الوكالات المتخصصة.

التوصية ٨

١١ - يوصي فريق الخبراء المجلس بأن يولي اهتماماً كبيراً لتوسيع نطاق العمل الذي أنجزه فعلاً وزراء الخدمة المدنية الأفارقة، وأن ينظر في وضع ميثاق الأمم المتحدة النموذجي للخدمة العامة.

باء - التوصيات التي يوجه انتباه المجلس إليها

١ - التوصيات التي تتطلب من منظومة الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات

التوصية ٩

١٢ - يؤيد فريق الخبراء بقوة إعداد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منشورا دوريا عن حالة القطاع العام، يحتوي على بيانات أساسية عن القطاع العام ونبذ قطرية عن الإدارة العامة وتحليلاً للقضايا المستجدة المتعلقة بالقطاع العام.

للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، مع إدخال عدد من التغييرات، على النحو المبين في المرفق الأول أدناه.

التوصية ٢

٥ - يوصي فريق الخبراء بأن يُعقد اجتماعه السادس عشر خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٢، وأن يشارك فيه أكبر عدد من الخبراء، لتحقيق تمثيل جغرافي أوسع نطاقاً، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق اختصار وقت الاجتماع.

التوصية ٣

٦ - يوصي فريق الخبراء بإعلان يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة بغية الاحتفال بقيمة مزايا تقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية على المستويات المحلي والوطني والعالمي، مع تخصيص جوائز يقدمها الأمين العام للمساهمين في قضية تعزيز دور الخدمة العامة ومكافئتها وتسهيل الأضواء عليها.

التوصية ٤

٧ - نظراً للأهمية الحاسمة لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالتنمية المؤسسية والإدارية، يرى فريق الخبراء ضرورة توثيق علاقاته وتفاعلاته مع الهيئات الأساسية والكيانات الحكومية الدولية من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما يمكن أن تستفيد مداوالات المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير من مساهمة فريق الخبراء. ولزيادة فعالية هذا الأمر، يوصي الفريق بأن يعيد المجلس النظر في وضع فريق الخبراء وترتيبات الإبلاغ الخاصة به.

التوصية ٥

٨ - يوصي فريق الخبراء بأن تنشئ الأمم المتحدة آليات مناسبة من أجل إتاحة الفرصة أمام وزراء الدول الأعضاء و/أو مسؤوليها الرفيعة المستوى المسؤولين عن الإدارة العامة

التوصية ١٠

١٣ - يوصي فريق الخبراء بأن تجمع الأمم المتحدة وتحلل وتنشر بيانات عن القطاع العام بانتظام، مع إجراء تحليل مناسب للتغيرات والاتجاهات، وأن يشمل ذلك بيانات عن العمالة في القطاع العام والنفقات على جميع مستويات الحكومة والنفقات الضريبية بهذا الصدد.

التوصية ١١

١٤ - يوصي فريق الخبراء بأن تجمع الأمانة العامة من الدول الأعضاء معلومات عن التقدم المحرز داخل القطاعات العامة الوطنية في إطار الإعداد للتقييم الخمسي لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠. ويوصي الفريق كذلك بأن تنظر الدول الأعضاء في اختيار موظفين رفيعي المستوى مسؤولين عن الإدارة العامة للمشاركة في مناقشة التقرير.

التوصية ١٢

١٥ - يؤيد فريق الخبراء المبادرات المتخذة لتعزيز التآزر والتعاون والتنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة. ويلاحظ أيضا النتيجة الإيجابية للمشاورات من أجل التعاون والتنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وفضلا عن ذلك، يرحب الفريق بالعروض التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بشأن أنشطتهما في هذا المجال.

التوصية ١٣

١٦ - يوصي فريق الخبراء بأن تقدم الأمم المتحدة الدعم إلى الحكومات الأفريقية في وضع وتنفيذ ميثاق الخدمة المدنية الخاص بها على المستوى الوطني وبأن توجد السبل والوسائل الكفيلة بدعم وتشجيع المبادرات من هذا القبيل المتخذة في مناطق أخرى.

التوصية ١٤

١٧ - يؤيد فريق الخبراء تأييدا تاما ويقر خطة عمل مشروع عائد التنمية المتعلق بربط المؤسسات الإقليمية بشبكة حاسوبية لأغراض بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة، باعتبارها آلية للتعاون تستخدم تكنولوجيا المعلومات في هذا المجال. ويؤكد الفريق على ضرورة تعميق أثر المشروع بتعزيز قدرات الوزارات الوطنية والمدارس والمؤسسات الوطنية للإدارة العامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الوصول إلى البيانات والمعلومات والتدريب عن طريق تكنولوجيا المعلومات.

التوصية ١٥

١٨ - يوصي فريق الخبراء بأن تساعد الأمم المتحدة الحكومات الوطنية على اكتساب القدرات الضرورية للتفاوض كي تستعد للمفاوضات المتعلقة بإقامة أنظمة إدارة اقتصادية عالمية.

التوصية ١٦

١٩ - يبحث فريق الخبراء الأمم المتحدة على مساعدة الحكومة الوطنية في تكييف أنظمتها الوطنية للإدارة الاقتصادية (السياسات والمؤسسات) استجابة للعولمة، ويشمل ذلك تقديم العون لتعزيز القدرات على وضع وتنفيذ السياسات في الاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢ - التوصيات التي تتطلب من الحكومات اتخاذ**إجراءات****التوصية ١٧**

٢٠ - يوصي فريق الخبراء جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستثمار في تنمية رأس المال البشري والاجتماعي، الذي يشكل أكبر مصدر من مصادر الثروة وأهم عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الذي ينشأ بين الحيزين الاقتصادي والسياسي والذي يجد من الاستقلال الذاتي ومن السيادة الوطنيين.

التوصية ٢٣

٢٦ - يوصي فريق الخبراء الحكومات الوطنية بإنشاء آليات مؤسسية مناسبة للتعاون بين الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات، اعترافاً من الحكومات بالأهمية المتزايدة للدور الذي تؤديه هذه الشركات كقوة دافعة في عملية العولمة.

التوصية ٢٤

٢٧ - يوصي فريق الخبراء بأن تنظر الحكومات الوطنية في وضع منهجية متسقة وتسهيل الوصول إلى البيانات المتعلقة بالقطاع العام وزيادة اكتمال هذه البيانات.

ثالثاً - أعمال فريق الخبراء في اجتماعه الخامس عشر

ألف - العولمة والدولة: استعراض عام

٢٨ - لقد شهدت السنوات العشر من الألفية من القرن العشرين ثورة في شؤون الحكم والإدارة العامة لم تستند قواها حتى الآن. وقد أعطى الاتصال الآني وزوال العوائق التجارية وتحرر أسواق رؤوس الأموال العالمية معنى جديداً للعولمة، وهي اتجاه قدّم جديداً في واقع الأمر، مدفوعاً في ذلك بعوامل قوية يعدّ التقدم التكنولوجي من أبرزها. فخلال الثمانينات ومطلع التسعينات ظهر إلى حيز الوجود توافق في الآراء يتعلق بالسياسات ويؤيد التحويل إلى القطاع الخاص وإزالة القيود وإزالة البيروقراطية وإضفاء طابع اللامركزية، وهو تحول يسير في كثير من الأحيان يدا بيد مع العبارات الشديدة اللهجة المعادية للدولة ومع الحملة لإيقاف نمو الحكومة ودفعه في الاتجاه المعاكس. وفي تحول أساسي للنماذج أصبحت الدولة والحكومة المركزية، اللتان كانتا تعتبران على نطاق واسع في الخمسينات والستينات

التوصية ١٨

٢١ - يوصي فريق الخبراء بأن تولي جميع الحكومات، وبخاصة حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، الأولوية لتعزيز القدرات في مجال وضع السياسات العامة وإدارة الخدمة العامة.

التوصية ١٩

٢٢ - يوصي فريق الخبراء بتدريب الموظفين العاملين للعمل على المستويات الوطني ودون الوطني والدولي، وبأن يشاركوا في التدريب على القيادة. وينبغي أن تصوغ الحكومات إطاراً لمنظمات الموظفين العاملين وسياساتها والمسارات الوظيفية التي تجتذب وتستبقي وتنمي قدرات الأشخاص المناسبين وتدفعهم على توجيه طاقاتهم نحو المصلحة العامة.

التوصية ٢٠

٢٣ - يرى فريق الخبراء أن على الحكومات اتخاذ تدابير عاجلة ومنسقة لتعزيز الهياكل الأساسية المتعلقة بالمبادئ الأخلاقية في مختلف بلدانها وأن تستحدث مجموعة شاملة من الآليات، بما فيها الأجر المرتبط بالجدارة والنقاط المرجعية للأداء، لمعالجة الفساد ورفع مستوى الحياة العامة بصفة عامة، ووطنياً وعالمياً.

التوصية ٢١

٢٤ - يبحث فريق الخبراء الحكومات الوطنية على وضع نهج استراتيجية وبناء القدرات الضرورية لصياغة السياسات العامة من أجل استغلال الفرص الكامنة في العولمة الاقتصادية.

التوصية ٢٢

٢٥ - يوصي فريق الخبراء الحكومات الوطنية ببناء القدرات التنظيمية كخطوة أساسية في سبيل مواجهة اختلال التوازن

للأقليات ولضمان توزيع أعدل لأسباب الرفاه والمزايا التي يمكن أن تتيحها الحضارة والتقدم التكنولوجي والعملة للجميع. وبالتأكيد ليست العملة دواء لكل داء، فهي تحمل معها الكثير من القيود، ولكنها تحمل كذلك كثيرا من الفرص التي تدل التجربة على أنها لم توزع توزيعا منصفيا في أنحاء العالم. وبالفعل، وحسب النتيجة التي توصل إليها فريق الخبراء، فإن التوزيع المختل للفوائد والتكاليف والمزايا والعيوب المترتبة على العملة، على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء، يوضح أهمية وجود دولة قوية وبارعة. وتدعو الحاجة إلى وجود دولة رشيدة استراتيجيا لوضع أي بلد في موضع يمكنه من مواجهة الظروف الطارئة المتغيرة لمواجهة فعالة ومن تسخير رياح التغيير لخدمة مصالحه.

٣٢ - وقد ترك التراجع المتعجل للدولة في كثير من أنحاء العالم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في افتقار شديد إلى وسائل مواجهة التغيرات السريعة في عهد العملة. وخلال العقد الماضي، أسهمت العملة أيضا في زيادة تفاقم كثير من مشاكل العالم الأكثر إلحاحا. وفي ضوء ما ورد في "تقرير التنمية البشرية" الأخير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك النقاش الذي جرى خلال الاجتماع الخامس عشر لفريق الخبراء، يمكن تلخيص هذه المشاكل الأكثر إلحاحا كما يلي :

- زيادة هائلة في الفقر مرتبطة بتدهور رأس المال الاجتماعي؛
- ازدياد اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين الأقوياء والضعفاء، وبين المهرة وغير المهرة، وبين المتصلين بالشبكات وغير المتصلين بها؛
- تفاقم الجريمة المنظمة والفساد؛
- تدهور البيئة المادية العالمية.

كمحركين ضروريين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، أصبحتا على العكس تُصوران الآن بصورة سلبية.

٢٩ - وفي خلال السنوات القليلة الماضية، حدث تحول تدريجي ولكنه ملحوظ نحو الابتعاد عن المواقف المتطرفة من هذا القبيل. وجمعت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥/٥٠ بين دعوة الحكومات إلى تعزيز قدراتها في مجال الإدارة العامة والمالية العامة وبين دعم توجهه نحو السوق. وفي عام ١٩٩٧، أشار فريق الخبراء في اجتماعه الثالث عشر (E/1997/86) إلى أن الأسواق القوية والدول القوية لا تشكل بنة قوى متعارضة، بل تكمل كل منها الأخرى حقا ويمثل وجودها شرطا ضروريا لتحقيق الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

٣٠ - وفي اجتماعه الخامس عشر، وافق فريق الخبراء على هذا الموقف، واستخدمه كنقطة انطلاق لمداولاته، مؤكدا الدور الدائم والمحوري، وإن كان متغيرا، الذي تؤديه الدولة في ضمان أداء عدد من الوظائف الحاسمة التي لا يستطيع القطاع الخاص ولا المجتمع المدني المنظم أداءها على الوجه اللائق. وأبرز هذه المهام الحفاظ على القانون والنظام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والملكية؛ وإيجاد الظروف العادلة والمواتية للأعمال الحرة والابتكار الفردي والعمل الاجتماعي؛ وإنشاء شبكة الأمان الاجتماعي والحفاظة عليها، وتمكين المواطنين من ممارسة الحكم الديمقراطي؛ وتعزيز وتسهيل الحوار الاجتماعي على المستويات الوطني ودون الوطني والدولي؛ والتوسط في المنازعات وتخفيف حدة الصراعات وتحقيق المصالحة بين الثقافات أو المصالح المتنافسة في المجتمعات المعاصرة التي تزداد تنوعا.

٣١ - وأخيرا وليس آخرا، فإن الدول القوية ضرورية لحماية الأطفال والمرضى والمسنين وأشباههم من الفئات المستضعفة في المجتمع؛ ولكفحة الاستبعاد الاجتماعي

٣٣ - وفي عهد يتزايد فيه الترابط العالمي، تشكل تلك الاتجاهات تهديدات محتملة لنوعية وحيوية الحكم الديمقراطي، وكذلك، على المدى البعيد، للاستقرار الاقتصادي والسلام. وفي معرض النقاش، تطرق عدد من المشاركين إلى خطر انقسام الدول إلى دولتين منفصلتين: الأغنياء والفقراء. وانضم فريق الخبراء إلى الرأي القائل بأن هذا الخطر يمكن تفاديه عن طريق اتخاذ الدولة إجراءات صارمة وعن طريق التعاون العالمي. وأدى بحث هذه المسألة بدورها إلى التركيز على الدور المحوري للدولة في دفع المجتمع الدولي إلى بذل جهود متضافرة لمعالجة المسائل المذكورة بطريقة فعالة.

٣٦ - وسيبرز هذا الإرث وهذه الأزمة بدرجة كبيرة حجم وتعقيدات المشاكل التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسيعملان على إظهار مخاطر المعالجات السريعة، والأساليب المختزلة والمبالغية في الاعتماد على حلول الخبراء التقنيين الضيقة. وعلاوة على ذلك فقد أحدثا قبولاً لمنهجيات واستراتيجيات متنوعة بدلا من الحلول السيئة السمعة، أي حل واحد يناسب الجميع. وهكذا، فقد ناقش مؤخرا كبار المسؤولين الحكوميين بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذين يمثلون ٢٧ دولة عضوا وممثلي المنظمات الدولية الهامة في المنتدى الرفيع المستوى بشأن حكومة المستقبل، كيفية تطلب الظروف الثقافية والسياسية المختلفة اتباع نهج مختلفة.

٣٧ - ووافق فريق الخبراء على هذا الرأي. ومع ذلك، حذر أيضا من أن النهج الموضوعية حسب الطلب تشكل تحديا كبيرا للحكومات فيما يتعلق بالأدوات التشخيصية والقدرة على صنع السياسات وبناء المؤسسات اللازمة لإجراء الاستكشاف وتحقيق التعاون ذي القاعدة العريضة والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين ومن رجال الأعمال على المستويين الوطني والدولي. وتستطيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تسهل هذه العملية عبر المساعدات الفنية وتقاسم المعلومات. بيد أن المبادرة يجب أن تتخذها الحكومات التي تستند إلى القيادة السياسية القوية والالتزام أمام المواطنين.

٣٨ - وقد سلطت مناقشة هذه النقطة الضوء على تعقيدات مهمة بناء القدرات التي ظهرت في الاجتماع الخامس عشر لفريق الخبراء كأولوية أولى لكل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويمكن تعريف مفهوم بناء القدرات وهو مفهوم مراوغ للغاية، بأنه الجمع

٣٤ - ودعا فريق الخبراء إلى التآزر والمزيد من تكامل الجهود من جانب الحكومات من ناحية والمنظمات الحكومية الدولية من ناحية أخرى. ويتطلع إلى الجامعات والأوساط الأكاديمية في جميع أنحاء العالم للمشاركة بإسهامات جديدة ومبتكرة في المناقشة بشأن الشواغل الهامة حاليا. وحبذ فريق الخبراء اتباع نهج جامعة لعدة تخصصات وذات قاعدة عريضة إزاء المشاكل المدرجة في جدول أعماله ورحب بمشاركة إختصاصيين في الاقتصاد في اجتماعه الخامس عشر، مما أثرى النقاش إلى حد كبير حسب رأيه.

٣٥ - ووفقا لما رآه الفريق الخبراء، فإن التمتع برؤية ثابتة، والانفتاح للتغيير، وتقبل الأفكار الجديدة والإحساس أيضا بالاحتياجات الإنسانية الملحة والوعي السياسي تعتبر مسائل أساسية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وقد ورثت الإنسانية، منذ العقد الماضي، مجموعة من المشاكل التي ما زالت قائمة: فالآن هناك توافق متزايد في الآراء بأن السياسات المتبعة خلال الثمانينات ومطلع التسعينات لم تساهم فقط في حل هذه المشاكل بل جعلتها في كثير من الأحيان أسوأ مما كانت عليه. ووفقا لما ذكره للبنك الدولي فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد

على التواصل مع المجتمع المدني والمجتمع العالمي. ووفقاً لفريق الخبراء، قد يعتبر البعض ما جاء أعلاه جدول أعمال طموحاً للغاية. ومع ذلك، يرى أن حجم وتعقيدات المواضيع والمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي على عتبة القرن الحادي والعشرين لا تتطلب أقل من ذلك. وعلى العكس، وكما قال أحد المشاركين، فهي تتطلب إدارة ذات رؤية ثابتة. وبهذه الروح، أكد فريق الخبراء على الحاجة إلى رفع قدر مهنة الخدمة العامة ودعا إلى تأسيس يوم للخدمة العامة بغية الاحتفال بقيمة ومزايا تقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

باء - الاستجابة المؤسسية لظاهرة العولمة

٤١ - ركز فريق الخبراء لدى مناقشة الاستجابة المؤسسية لظاهرة العولمة، على الأسئلة التالية: (أ) كيف تؤثر العولمة على المؤسسات الحكومية؛ (ب) كيف تعيد الحكومات بناء هياكلها لتستجيب للعولمة؛ (ج) ما هي الدروس التي يمكن تعلمها من الاستجابات الحكومية المختلفة؛ (د) ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها لتعزيز القدرة المؤسسية من أجل الاستجابة الفعالة لفرص العولمة والتصدي لمعضلاتها؛ (هـ) كيف يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون منفتحة وتفكر في المستقبل، وقادرة على الاستجابة، ومنضبطة، ومرتبطة بالمواطنين وتفسح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني؟

٤٢ - وظاهرة العولمة اليوم هي التقاء فريد لقوى تكنولوجية واقتصادية وسياسية لسلطة ونفوذ مهيمنين لديهما تأثير قوي على كل نواحي الحياة العامة والخاصة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على جميع المستويات العالمية والوطنية والمحلية. وهي عندما تؤثر على الدول وشركائها من الجهات الفاعلة، تُستغل أيضاً وتُشكل بصورة إيجابية وسلبية معاً من قبل هؤلاء الذين

بين تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات. وهذا يعني بالنسبة للحكومات وكذلك بالنسبة للمنظمات السياسية والاجتماعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بذل جهود متضافرة لدعم إمكانات الإدارة وحل المشاكل. ويتطلب بناء القدرات أموالاً لتوفير المعلومات في عدة ميادين مختلفة، ومهارات فنية رفيعة المستوى ونزاهة ومعايير أخلاقية عالية وخبرة مهنية في الحكومة والخدمة العامة وقدرة على الحركة وكفاءات شخصية تكتسب أهمية كبرى في البيئة الحيوية المختلفة والاجتماعية والاقتصادية كثيرة المطالب التي يجب أن تعمل فيها الخدمة العامة اليوم. ومع ذلك، ينبغي النظر في بعض الأبعاد الإضافية في هذا السياق وتضمينها في إطار الأنشطة البرنامجية لدعم بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. أحدهما هو الحاجة إلى إعطاء قدر أكبر من الاهتمام لموضوع الحكم الرشيد والثاني هو أهمية بناء رأس مال إجتماعي وإنساني.

٣٩ - وتبنى فريق الخبراء وجهة النظر القائلة بأن البلدان يمكن تمكينها، عبر وسائل الحكم الأفضل وإدارة أكثر فعالية من أن تتجاوز معنى حتمية العولمة ذات الدور المحدود للدولة وأيضا من تطوير استجابة واضحة لما هو مطلوب بغية ضمان تفادي أي عيوب للعولمة وتحويل الفوائد الجنية منها لمصلحة الجميع. والدولة القوية البارعة هي الدولة المبادرة. وهي أيضا الدولة التي تتصرف لتتضمن وتدمج وتسد الفجوة الواسعة بين الغني والفقير، والقوي والضعيف، والماهر وغير الماهر.

٤٠ - والدولة القوية البارعة هي التي تمارس النزاهة والشفافية والمساءلة. وهي دولة كفؤة قادرة على بناء شركات قوية مع رجال الأعمال ونقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي. وهي دولة تشجع المبادرة المحلية عبر إسناد مهام إلى جهات فاعلة أقل مستوى، ولديها أيضا القدرة على التوجيه والتنظيم. وتركز

٤٤ - أشار النقاش إلى ضرورة أن ترتبط الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية مع بعضها البعض حتى تستجيب بدرجة فعالة للعولمة. ومع ذلك، نظرا لاختلاف البلدان من حيث أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، فمن الواضح أن الطرق التي تستجيب بها الحكومات لتحديات العولمة ستختلف بدرجة كبيرة. ومن الواضح، أن الدولة ينبغي أن تعزز (بطرق مختلفة مع هذا في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أكثر من تعزيزها في البلدان المتقدمة النمو). ففي البلدان المتقدمة النمو أدت الحاجة النسبية للإصلاح إلى تطور كبير في الدولة. ومع ذلك، كلما كانت الدولة أقل تقدما كانت هناك تحديات ومشاكل أكثر تتعلق بتوطيد عائم المؤسسات بطرق تضمن نزاهتها وإصلاحها وإعادة تخطيطها للإيفاء باحتياجات العولمة المحلة. وقد نجحت الإصلاحات على مستويات متباينة في بلدان مختلفة (متقدمة النمو ونامية معا) اعتمادا على قدرة المؤسسات على توجيهها. ومن المفارقات أن البلدان الأكثر احتياجا للإصلاحات هي البلدان ذات القدرات الأضعف.

٤٥ - ومن طرق التعامل مع هذا التناقض أن تنظر الحكومة وتحلل أولا كيفية تأثير العولمة على دور وأداء الدولة ثم تجري تقويما دقيقا لاحتياجات البلد وأولوياته. وإثر ذلك، ينبغي أن يطور كل بلد أنواع استجابته الخاصة، مؤسسيا وتنفيذيا، حتى يحقق الحد الأقصى من المزايا ويقلل النتائج السلبية إلى أدنى حد. ولا يمكن، بوضوح، أن تقدم الأمم المتحدة أو أي منظمة حكومية دولية أخرى حلا يناسب الكل أو أي معادلة سحرية ولكنها تستطيع أن تطرح و/أو تقترح استراتيجيات أساسية وطرق إصلاح عبر أساليب وأدوات منهجية تسعى لكشف المهام الأساسية التي يلزم أن يحققها الدولة وعلى أي مستوى وإلى أي حد. ويمكن الرد على هذه الأسئلة ليس بصورة مجردة أو كاملة، ولكن فقط

يملكون بعد النظر والموارد لحيازة قوتها. ومع ذلك، نجد أن التأثيرات المتعددة الأوجه للعولمة متنوعة وطاقية بحيث لا تستطيع مجموعة واحدة أو قطاع بعينه التحكم فيها أو وقف مسيرتها. وبذلك استجابت لها وتحكمت فيها مجموعة من الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وتحركت بدوافع طيبة وسيئة وأفادت بعض المجموعات الاجتماعية والاقتصادية ولكنها أضرت بالآخرين الذين أصبحوا أكثر ضعفا وغير متمكنين بسبب تأثيرها. ويمكن رؤية هذا التعارض بوضوح بوصف الآثار المختلفة للعولمة في البلدان المتقدمة النمو والنامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ونفس الشيء إن لم يكن أكثر. ملاحظة عدم التكافؤ في علاقات القوة التي تسببها في أي دولة بين هؤلاء الذين يستطيعون الوصول للأسواق العالمية والمعرفة والتكنولوجيا وأولئك الذين لا يستطيعون. وتتسارع الدول والقطاعات وجماعات المصالح داخل الدولة للاستجابة بمختلف الأساليب، بيد أن نجاحها مرهون في المقام الأول بمواردها واستعدادها أو، على العكس، بعدم الاستعداد لتطوير استراتيجيات فعالة في الوقت المناسب للاستجابة.

٤٣ - ولاحظ فريق الخبراء أن الحكومات المبادرة إزاء العولمة تتسم بالآتي: تتبنى الانفتاح أمام عناصر عدم التيقن والغموض والتغيير؛ (ب) وتلتزم بالمساءلة؛ (ج) وتستشرف المستقبل؛ (د) وتتبع أسلوبا استباقيا للتعامل مع العولمة؛ (هـ) وتشجع الحكم القائم على الثقة؛ (و) وتُعنى بالاحتياجات من القدرات. فالتركيز ليس على الحكومات الأقوى أو الأضعف ولكن على الحكومات البارعة، التي تمتلك مؤسسات استراتيجية تتعامل مع العولمة من بين كثير من الأشياء وقد يكون لها حدود مفتوحة وشرارات مرنة فيما بين القطاع الخاص والعام وكذلك فيما بين مستويات الحكومة الوطنية والدولية والمحلية والمركزية.

قبيل معدلات البطالة العالية والتهميش وتفاقم الفقر والمخاطر الاجتماعية التي تتمثل في تدني رأس المال الاجتماعي والخدمة العامة؛ (د) التحقق من توفير مختلف عناصر التمثيل الشرعي للفقراء والمهمشين ووصولهم وتأثيرهم؛ (هـ) الاحتراس من تشويه الخدمة العامة والعاملين الحكوميين والوعي بالأسلوب الذي يمكن مواجهة الدول به بطريقة بناءة، إذ أن الدول الهشة يمكن أن تتحطم بصورة غير متعمدة بالهجمات الهدامة المفرطة.

٤٨ - وقد لوحظ أن اتباع نهج النمو القائم على الخبرة التقنية الخالصة أو النمو الاقتصادي الجرد إزاء التنمية المؤسسية يفصل الاستراتيجية المؤسسية من البيئة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، التي كان ينبغي أن يخدمها. وتجرد هذه النهج مؤسسات الدولة من العناصر المحيطة لعلاقتها مع المسائل الاجتماعية الأكثر حيوية، مثل التدهور الإنساني والفقر واتساع نطاق عدم المساواة الاجتماعي والاقتصادي، التي تمثل عبئا ثقيلا على البلدان النامية بصفة خاصة والتي ينبغي أن تعالجها الدول مجتمعة. ومن المعروف أن الاستراتيجيات من هذا القبيل لن تحل مشاكل الفقر، وفي الواقع قد تتفاقم من عدم المساواة، وتجعل الاستثمار في التعليم والصحة وتقوية رأس المال الاجتماعي وتعزيز قدرات الحكم من أزم الأمور على الدوام. كما حذر فريق الخبراء من تفويض سلطة الدولة المعنوية والفعلية بسبب الهيمنة المطلقة لاقتصاد السوق، وأخطر من ذلك المواقف السائدة تجاه هذه الهيمنة التي أضفت شرعية على تنازل الدولة عن المجالات الحاسمة التي يجب ألا تتراجع عنها.

٤٩ - وناقش فريق الخبراء المسائل التي تحيط بعولمة التوقعات في مختلف القطاعات: السياسية مثل (حقوق الإنسان، الإجراء الديمقراطي. وما إلى ذلك)، والبيئية والاقتصادية (الحد من الفقر والقضاء على عدم المساواة الاجتماعية) (الثقة ورأس المال الاجتماعي وفقدان التماسك

بربطها مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والبيئة الوطنية والدولية بصورة شاملة.

٤٦ - أشار فريق الخبراء إلى بعض المتطلبات الرئيسية اللازمة للدول من أجل تطوير قدراتها على الاستجابة بفعالية للعولمة، بما في ذلك: (أ) الإشراف الفعال للعملية السياسية مع العملية الإدارية وأجهزتها في تفهم العولمة والاستجابة لها؛ (ب) التمتع بدرجة حقيقية من التوجه نحو التغيير من قبل القادة والمنفذين؛ (ج) القدرة على المحافظة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لكل المواطنين وتعزيزها، مما يوجه الهدف النهائي من الحكم تجاه تقليل الفوارق بين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية والعرقية المختلفة ويُنظم استخدام أو سوء استخدام القوى الاقتصادية والسياسية؛ (د) المقدرة على أداء المهام الأساسية في المحافظة على القانون والنظام؛ والالتزام بسيادة القانون، والممارسات الديمقراطية التي تتسم بالشفافية والتي تكفل المساءلة؛ وهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية والنمو؛ وتخفيف التفاوت الاجتماعي ومعالجة الاحتياجات الخاصة للفقراء والمهمشين والمستضعفين.

٤٧ - وفي هذا الإطار، اقترح أن تُطرح بعض الأسئلة الرئيسية من بينها الأسئلة التالية: ما هي الترتيبات المؤسسية المناسبة لإدارة العولمة؟ وما هي الموارد الضرورية للإبقاء على الإصلاحات؟ وما هي مؤشرات الأداء التي ينبغي استخدامها لرصد وتقييم الإصلاحات؟ وقد اقترح أيضا ضرورة أن تتبع الترتيبات المؤسسية المناسبة وتحسينها في إطار المبادئ التوجيهية التالية: (أ) تعزيز الحكم الديمقراطي بتقوية مؤسسات الحكم ومعايير الاستجابة والإنصاف والمساءلة فيما بين السياسيين؛ (ب) تأكيد مبدأ الخدمة والمهنة كرسالة فيما بين المسؤولين والعاملين العاميين. (ج) إجراء تحليل لمزايا ومخاطر العولمة من أجل الموازنة بين التكلفة والفوائد وتوضيح مخاطر زعزعة الاستقرار السياسي والمخاطر الاقتصادية من

٥٢ - وتم التوصل إلى توافق في الآراء مفاده أن العولمة دون مؤسسات ديمقراطية ذات مصداقية، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تتعرض إلى خطر تهينة أو تعزيز بيئات غير مستدامة ينجم عنها زعزعة الاستقرار السياسي وعدم الأمان المدني والفساد. وتقوم مصداقية مؤسسات الحكم بأكملها على مصداقية المؤسسات، وشفافيتها وتوجهها نحو الناس، وهي مسألة حيوية لأمر لا يقل أهمية عن التقدم والسلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي.

جيم - الاستجابة الإدارية للعولمة

٥٣ - تشمل الاستجابة الإدارية للعولمة التكنولوجيا، والنظم الابتكارية وعمليات تنظيم العمل، وأساليب سهلة الاستعمال لتوصيل الخدمات العامة. وأحدثت تكنولوجيا المعلومات ثورة في الطرائق التي تتبعها الحكومات في عملها، مؤدية إلى وجود إمكانات لتحقيق زيادة هائلة في كفاءة وفعالية القطاع العام بصفة عامة. غير أن فريق الخبراء اعتبر أن البعد الحاسم في استجابة الحكومات للعولمة يكمن في بناء قدرة مواردها البشرية. ولجعل هذا التطور ممكناً، تشكل تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات أساس نجاح استجابة الدولة إدارياً للعولمة. ويعتمد ما سوى ذلك كله على هذا الشرط الأساسي المسبق.

٥٤ - ولاحظ فريق الخبراء أن للحكومات دوراً حاسماً في إعداد مجتمعاتها للازدهار على ضوء تحدي العولمة. وتستجيب الخدمات العامة للعولمة بإصلاح نفسها بطرائق مختلفة عن الماضي. وبُحث دور موظفي الخدمة العامة من حيث تعزيز القدرات الإدارية للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تهينة بيئة ممكنة يزدهر فيها المجتمع المدني على السواء.

الاجتماعي). وللدولة دور فريد ومسؤولية في التوسط وتحقيق هذه التوقعات. وينبغي أن يستمع القادة وأن يستجيبوا بعناية للتوقعات في مرحلة تشكُّلها وتوجيهها نحو أهداف واقعية يمكن تحقيقها. وتبين مجموعات المصالح ما تريده دون اعتبار لما سيتكلفه المجتمع المحلي ككل. ولذلك، فإن دور الدولة هو الموازنة بين مختلف التوقعات والطلبات وإدارتها بالطرق التي تفي باحتياجات المجموعات إلى الإنتاج والمشاركة في عملية صنع القرار وضع الأهداف.

٥٠ - ولاحظ فريق الخبراء أن استراتيجيات الردود المؤسسية يجب أن تستند أساساً إلى توطيد الديمقراطية، وسيادة القانون، والنهج التشاركي بغية تحقيق إعادة تملك آلية الدولة من جانب مواطنيها على الصعيدين المفاهيمي والتنفيذي وإشراك جميع الأطراف المؤثرة والعناصر الوطنية.

٥١ - وخلص فريق الخبراء إلى أن الحكومات التي تسعى لاتباع الاستراتيجيات السابقة الذكر والواعية عالمياً والمبادرة قد ترى من المفيد التركيز على التنمية المؤسسية في المجالات المحددة التالية: (أ) إنشاء وتعزيز مؤسسات لإدارة التغيير؛ (ب) دعم دوائر الفكر المستنير المتخصصة ووحدات تخطيط السياسات؛ (ج) الاستفادة من تجارب الآخرين؛ (د) إنشاء مؤسسات صنع القرار الإدماجية والتشاركية واللامركزية وتعزيزها (داخل المؤسسة فضلاً عن علاقتها مع الجمهور على السواء)؛ (هـ) الالتزام بالكفاءة، وحسن التوقيت، والفعالية والانفتاح؛ (و) تطوير وتعزيز المؤسسات المولدة للدخل والنمو والأسواق الداخلية؛ (ز) إنشاء وتعزيز الهياكل الكفؤة لتقديم الخدمات الاجتماعية؛ (ح) الترويج للاستفادة من التكنولوجيا وشبكة الإنترنت؛ (ط) إنشاء وتعزيز جهات الوصل في الإدارات للترابط مع المؤسسات الخارجية؛ (ي) إيجاد وتعزيز القدرة على التفاوض لمعالجة النزاعات وتعزيز ثقافة الحوار؛ و (ك) استحداث مؤسسات قائمة على التعددية السياسية، والإدماج والاقتدار المهني.

٥٨ - ومرت بلدان شرق ووسط أوروبا بأشكال أساسية من التحول، والتعزيز، والتحديث ومنذ عهد أقرب التكيف. واستُشهد بحالتها لتسليط الضوء على بعض الدروس المستفادة، لا سيما، التخلي عن نهج "الانفجار الكبير" إذ يسفر عن نتائج عكسية فضلا عن النهج التجريبي. وكانت النتيجة أنه من الأفضل التعلم من خلال الممارسة والأخذ بنهج يزداد فيه الاسترشاد بالطلب، مع مراعاة البيئة والثقافة الخصوصيتين واستخدام الخبرة الفنية المحلية. وشهدت سياسات شؤون الموظفين في شرق أوروبا مواضع اختناق. وينبغي أن يتغير ذلك مع تحول الأجيال الشابة إلى قطاع الخدمة العامة.

٥٩ - وأما عن توصيل الخدمات والأمن، فتتيح العولمة فرصا أكثر من توليدها مشاكل عندما يتعلق الأمر بمكافحة الأمية والجريمة. ويمكن للدول، لدى الأخذ بتكنولوجيات جديدة، أن تسارع من وتيرة التنمية باستخدام أساليب تدريب جديدة، والوصول إلى المناطق النائية والسكان الذين يقيمون فيها فضلا عن تنمية قدراتها على تحليل السياسات باستخدام معلومات أكثر أهمية في سياساتها الاقتصادية والضريبية والاستثمارية وحتى الاجتماعية. وبإمكان زيادة الصلات بالجامعات والقطاع الخاص (الشركات عبر الوطنية بصفة خاصة) أن تساعد في هذا الإطار.

٦٠ - وأسفر استكشاف فريق الخبراء للاستجابة الإدارية للعولمة عن قائمة ثرية من المضامين والأفكار. وكان هناك اتفاق واضح بأن العولمة ليست ذات قيم تحكمها. بل أفادت العولمة شأنها شأن إحدى القوى الطبيعية، تلك البلدان التي كانت لديها القدرة على استغلالها في أغراض إنمائية؛ وثبت أنها مضرّة للبلدان التي أخذتها العولمة على حين غرة. وأشار المشاركون أيضا إلى عدم وجود نمط واحد من أنماط العولمة بل العديد منها، ولا يوجد مسار واحد للتحديث والتقدم بل مسارات كثيرة. غير أن الأكثرية اتفقت على أن هذا الاتجاه

٥٥ - ويطبق مفهوم الخدمة العامة على مستويات متعددة للحكومة (فوق الوطنية، والوطنية، والمحلية) ويشمل المسؤولين المنتخبين وغير المنتخبين فضلا عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتشمل التحديات الهامة التي تواجهها الخدمة العامة في معالجة العولمة مواجهة زيادة التعقد والغموض، وتغير القيم والسلوك المهني، وتزايد التنافس على العاملين من ذوي الخبرات، وزيادة القلق بشأن احترام حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بتكافؤ الفرص، والحاجة إلى قيادة قوية ورؤية ثابتة.

٥٦ - ومن حيث نظم الإدارة، ركز فريق الخبراء على أثر الثورة التكنولوجية في النظم والعلاقات. وحذر من مغبة ارتكاب الخطأ الشائع الذي يعتبر الابتكار الإداري التقدم الوحيد للتكنولوجيا دون مراعاة العمليات والإجراءات، التي تتساوى في أهميتها مع التكنولوجيا. وشدد أيضا على الحاجة إلى الأخذ بثقافة إدارة ابتكارية لاستحداث واستخدام أدوات وممارسات الإدارة المستخدمة في الإدارة العامة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٥٧ - وفيما يتعلق بالاستجابة الإدارية للعولمة، تحتاج أي إدارة عامة إلى جعل السياسيين والموظفين المدنيين أكثر استقلالا وأكثر قابلية للمحاسبة في الوقت نفسه. ولا يعني ذلك وضع فريق ضد الآخر. بل ينبغي أن تمارس المساءلة عن طريق أدوات مثل البرلمانات العاملة بطريقة جيدة، والإجراءات السليمة لمراجعة الحسابات، وعقود الإدارة والمراقبة الاجتماعية العامة؛ ولبلوغ هذه الأهداف والتكيف بنجاح مع العولمة يحتاج كل بلد إلى إيجاد طريقه الخاص به. وينبغي للبلد ألا يعتمد كثيرا على المشورة الخارجية بل أن يتعلم من الآخرين ويعتمد على الاستشارة الداخلية عن طريق النقاشات الوطنية. وتقع المسؤولية في نهاية المطاف على عاتق كل بلد بمفرده.

دور المجتمع المدني حاسم لكنه مكمل لدور الحكومة المنتخبة ديمقراطيا التي تمثل بحق الإرادة والاهتمام العامين. وشدد فريق الخبراء على ضرورة أن يعمل المجتمع المدني بصفة شفافة وأن يخضع للمساءلة في جميع الأحوال إن أراد أن يكون فعالا وأن يعمل للصالح العام.

٦٣ - وأكد المشاركون أن تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات مترابطان ارتباطا وثيقا. وينبغي أن تنطلق العملية بإعادة تشكيل دور الدولة وأساليب تدخلها. أجل، لا يمكن لشكل الدولة وهيكلها أن يظلا كما كانا سابقا. فالدولة المركزية البروقراطية في القرن التاسع عشر بأوروبا غير ملائمة تماما لعصر الديمقراطية والعمولة. وينبغي لنا بدل ذلك، على ضوء التطور الذي شهده العقدان الماضيان، أن نفكر في دولة تعمل على ثلاثة صُعد متفاعلة: الصعيد الوطني أو الاتحادي (كما كان الشأن سابقا)؛ صعيد المقاطعة أو الصعيد المحلي (تمشيا إلى حد كبير مع مبدأ اللامركزية)؛ والصعيد الدولي، تدفعه النظم الدولية المتكاثرة (منظمة التجارة العالمية وما إليها) بل وكذلك على الصعيد فوق الوطني (كما هو الشأن في الاتحاد الأوروبي والكيانات الإقليمية الأخرى).

٦٤ - وينبغي أن يدرب موظفو الخدمة العامة للعمل على أي صعيد من هذه الصُعد الثلاثة. والأهم في هذا السياق هو الحاجة إلى تدريب القيادات. ومن الأسباب الهامة الأخرى لضعف حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ندرة الاقتصاديين والاختصاصيين العارفين بسير الاتفاقات الدولية، والمعاهدات والنظم، فضلا عن المهارات التقنية. وينسحب قسط كبير من ذلك، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على اللامركزية التي لم تعط دوما النتائج المتوقعة، بسبب ندرة الموظفين الأكفاء أساسا.

موجود ليقى ويشكل تحديا ومسؤولية لا يمكن للدول أن تسمح لنفسها إما بتجاهلها أو إهمالها. وتنطلق المشكلة التي تطرح نفسها على الدول من ضرورة تعريف التحدي بدقة واستخلاص النتائج الصحيحة في مجال السياسات العامة. وكان هناك توافق واسع في الآراء يجذ استخدام البيئات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لكل بلد، أو منطقة أو منطقة دون إقليمية في حد ذاتها بصفتها نقطة انطلاق في تحليل الاحتياجات ووضع الحلول، لكل حالة على حدة.

٦١ - غير أن القدرة على مباشرة عمليات التحليل العميقة للاحتياجات القطرية ووضع الحلول، في مجال الاستراتيجيات والسياسات والبرامج العامة نادرة. فقد قيل عن أفريقيا أن الخدمات المدنية تفتقر بصفة حادة إلى الموظفين في مستويي وضع السياسات والإدارة؛ ويزيد العدد عن الحاجة فيها في قاعدة الهرم. وأشار إلى الجمهوريات السوفياتية السابقة على أن ائثار الدولة الشيوعية ترك سمة عامة تتمثل في فقدان القدرات. وفي مناطق واسعة من العالم، ليس من المبالغة الحديث عن أزمة عميقة لا تؤثر فقط في مهنة موظفي الخدمة المدنية بل الخدمة العامة ذاتها. واستنادا إلى ما ذكره فريق الخبراء، فإن هذه الأزمة تمثل أهم تحد يتعين على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية بصفة خاصة أن تواجهه في أسرع وقت. وتنبع توصياته من هذا الاستنتاج الأساسي.

٦٢ - وكخطوة أولى في التخطيط لبناء القدرة الشاملة، اقترح المشاركون إقامة قوة استراتيجية كفؤة قادرة فعلا على نسج خيوط المستقبل. وشدد على أنه لا ينبغي أن يُعتبر التخطيط للمستقبل عملية فكرية يضطلع بها الخبراء التقنيون فحسب. وإضافة إلى المدخلات التقنية، ينبغي أن تُمنح القيادة السياسية، وأوساط الأعمال التجارية وحتى ممثلو المنظمات غير الحكومية دورا هاما. ويجب التشديد على أن

بل قد تكون له نتائج عكسية إذا لم يقترن برفع مستويات الأداء بنفس القدر. ففي المقام الأول، يتطلب رفع مستويات الأداء تضافر الجهود من خلال ما يلي: (أ) التدريب قبل الخدمة وأثناءها؛ (ب) تنقل الموظفين وتداولهم العمل؛ (ج) إنهاء نظام المناصرة؛ (د) الاعتماد حصرا على الجدارة في التوظيف والتعيين والترقية (مع منح علاوات نظير العمل الإيجابي).

٦٨ - وثانيا، يتعين على سياسات إدارة الموارد البشرية وتنميتها أن تبرز المكافآت على الأداء والجدارة نقدا ورمزا، وينبغي للبلدان في إطار استنباطها لنظمها أن تدرس المزايا النسبية لكل من: (أ) النظام المركزي مقابل النظام اللامركزي؛ (ب) تثبيت الموظفين مقابل أشكال الاستعانة بالصادر الخارجية في مختلف البلدان (المتقدمة النمو في الغالب). وهناك أمر مؤكد هو أن على الدول أن تتخلى عن الاضطلاع بدور رب العمل كمالأحير كي يستعاد الاقتدار المهني في الخدمة العامة.

٦٩ - وثالثا، على الموظفين العاملين الجدد أن يعملوا على تنمية مهارات جديدة تفاعلية لم يحتج إليها أسلافهم ولم يبرزوها بنفس القدر. وتشمل هذه المهارات التوسط، والتفاوض، والمهارات الاجتماعية، والقدرة على تضمين وإدماج طائفة أوسع من الجهات الفاعلة المتنوعة في عملية صنع القرار، والمهارات اللغوية والإلمام بالتكنولوجيا.

٧٠ - ورابعا، وهو الأهم، على الحكومات أن تحدد مجالات التدريب ذات الأولوية نظرا لندرة الموارد المخصصة لأغراض التدريب وقد تشمل هذه المجالات: قدرات وضع السياسات، وقدرات إدارة الموارد (بما في ذلك الموارد المالية وموارد المعلومات)، والقدرات في مجال أداء الخدمات العامة (ولا سيما التعليم والصحة). ولاحظ فريق الخبراء أيضا أن التدريب لا ينبغي أن يقتصر على الموظفين المدنيين بل ينبغي

٦٥ - ونجم عن تقليص عدد الموظفين على الصعيد الوطني مجددا أضرار كبيرة. وأدى ذلك في بلدان نامية كثيرة إلى إضعاف الدولة وزاد من هجرة الأدمغة، ليس فقط إلى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بل إلى الغرب أيضا. ويجب أن يوضع حد لهجرة الأدمغة تلك. وبسبب الاحتياجات الحيوية لأكثرية البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تتمثل أولوية قصوى في بناء إطار لهياكل الموظفين العامين ووضع سياسات ومسارات الحياة الوظيفية الكفيلة باجتذاب الأشخاص المناسبين وتنمية قدراتهم وحفزهم وتوجيه طاقاتهم نحو الصالح العام. والأشخاص المناسبون في هذا السياق هم الأشخاص الذين يملكون الكفاءات اللازمة والمهارات والقيم والمواقف والقواعد الأخلاقية المناسبة على السواء. وينبغي التشديد مجددا على أنه لا يمكن لإطار بسيط واحد أن يفي بجميع الاحتياجات القطرية.

٦٦ - وكشفت المناقشات عن وجود تقارب ملحوظ بشأن عدد من النقاط الأساسية. وأعرب فريق الخبراء بادئ ذي بدء، بشأن المواقف والقيم والقواعد الأخلاقية، عن قلقه لما وُصف بتهديد الفساد الكاسح، الذي أصبح نمط عيش في عدد كبير جدا من البلدان، وحث الحكومات على تعزيز الهياكل الأساسية الأخلاقية لمختلف بلدانها. ويحمل الفساد في طياته، على المستوى السياسي، الاستيلاء على الأملاك العامة للأغراض الخاصة في أكثر الأحيان. وعلى مستوى الخدمة المدنية، كثيرا ما تدفع إلى الفساد الرواتب المتدنية جدا والتي كثيرا ما لا تسد مما يُجبر موظفي الخدمة العامة على الاختيار بين خدمة بلدهم والوفاء باحتياجات أسرهم الأساسية. وتؤيد الخبرات في أنحاء العالم القول بأنه يمكن لموظف عام ذي راتب ضئيل أن يكلف الدولة الكثير.

٦٧ - بيد أن فريق الخبراء حذر من أن رفع مستويات رواتب الموظفين العامين لن يؤدي إلى تحقيق النتائج المنشودة،

بوسعها تقييم الاتجاهات التقنية لانعدام المهارات والقدرات. وقد يتوجب عليها الاعتماد على نفس المنظمات التي من المفترض أن تتولى هي تنظيمها.

٧٣ - وكرر فريق الخبراء الإعراب عن تشككه الشديد في الحلول التي يزعم مقدموها أن الحل الواحد يلائم الجميع، وأكد أهمية تكييف النهج لتلبية مختلف احتياجات فرادى البلدان. ويمكن للأمم المتحدة أن تقدم العون في وضع المبادئ التوجيهية، والقوائم المرجعية، ودراسات الحالة وغيرها من الأدوات المرجعية لاستخدامها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد تستخدم بالمثل "دراسات التصور الاستقصائية" من أجل تقدير نوعية الخدمات المسداة أو أبعاد مشكلتي الفساد والمناصرة من منظور القطاع الخاص أو متلقي الخدمات والموظفين العاملين أنفسهم. وبغية رفع مستويات الأداء في القطاع العام إجمالاً، شدد فريق الخبراء على الحاجة إلى القيام بالرصد والتقييم اللازمين استناداً إلى مستويات الأداء المرجعية ذات الصلة. ودعا إلى وضع برامج التدريب التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحياة المهنية للموظفين العاملين وتهيئ للتغيير وتؤكد الارتباط ببيئة الموظفين، بما في الوعي بدور وسائط الإعلام. وشدد كذلك على دور سياسات شؤون الموظفين التي تؤكد الجدارة والتنقل والدافعية، وتعزز بالتالي الكفاءة والقيم الأخلاقية في الخدمة العامة. وبإمكان الأمم المتحدة تقديم العون من خلال إسداء المشورة المتعلقة بالسياسات العامة، وتقاسم المعلومات لدى وضع المبادئ التوجيهية لهذه السياسات. وبإمكانها أيضاً أن تساعد الحكومات في وضع أطر تستجيب وتتلاءم مع احتياجاتها المختلفة وكذلك مع البيئات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية المتباينة. ويمكنها أيضاً أن تعمل على دعم جهود الحكومات الوطنية من أجل تعزيز الاقتدار المهني وتساعد أيضاً في وضع نموذج عالمي للخدمة العامة.

أن يشمل أيضاً السياسيين وأعضاء المجتمع المدني. ومن المؤمل، في إطار هذه العملية، أن ينبثق من جديد حس مشترك بقيم الخدمة العامة بعد فترة كانت فيها هذه القيم خاضعة تماماً لأهواء الجشع والطمع في الكسب الخاص.

٧١ - وقد تقاربت آراء المشاركين بشأن المسائل التالية:

- الحاجة إلى التعلم المستمر، والمهارات الشاملة وتبادل الخبرات؛
- الاكتراث بأمر الخاسرين في عملية العولمة: أولئك الذين لا يستطيعون التغيير والذين سينحون جانبا؛
- الخطر الذي تنطوي عليه تكنولوجيا المعلومات التي ستؤدي إلى ظهور الحكم بالوسائل الإلكترونية، مما سيفضي إلى الحد من الاتصال بالمجتمع المدني؛
- ضرورة التواصل على نطاق واسع في الخارج والداخل حتى تتمكن الدولة من استيعاب تطلعات المواطنين والشركاء المعرضين لما تنشره وسائط الإعلام العالمية؛
- صعوبة وضروية الاحتفاظ في الوقت ذاته، بالأشخاص المؤهلين والتنافس مع المحيط الأوسع على مهارات نادرة محددة.

٧٢ - وأعرب فريق الخبراء عن تأييده القوي لضرورة إقامة توازن مرض أكثر بين الحياة الشخصية والحياة العملية للموظفين العاملين. وتعتبر تنمية الموارد البشرية مبنية على إتاحة الوقت للموظفين العاملين للتفكير، والبحث والتفاعل على الصعيدين المحلي والعالمي. وأعرب فريق الخبراء عن قلقه من أن يؤدي ظهور الحكم بالوسائل الإلكترونية، والموظفين المدنيين الافتراضيين والاستعانة بالمصادر الخارجية إلى تقزيم الدولة بحيث تفتقر إلى القدرة على استباق ثورة تكنولوجيا المعلومات وتنظيمها. وستكون الدولة ضعيفة إذا لم يكن

٧٤ - واختتم فريق الخبراء مناقشته بتوجيه الانتباه إلى الشواغل الرئيسية التالية:

- يكلف الموظفون العامون بتنفيذ الاستراتيجية الحكومية وهم أول من يعاني من أثر الإصلاحات، وهم أيضا مفاتيح نجاحها. فكيف يمكن ضمان تأييدهم للتغيير بدل تقويضه؟

- تبين أن التدريب عملية قيّمة في الماضي وضياع للموارد في نفس الوقت، إذ لا يرجع الأفراد المدربون إلى العمل في الخدمة المدنية. فماذا ينبغي القيام به حتى يصبح التدريب أداة مفيدة لتكيف الإدارة على نحو فعال مع العولمة؟

- الموظفون المدنيون مفاتيح النجاح في استغلال فوائد العولمة في الإدارة العامة: فما هي الاستراتيجية التي ينبغي الأخذ بها لاجتذاب أفضل الموظفين والاحتفاظ بهم مع تعزيز تكافؤ الفرص على غرار رب العمل النموذجي؟

٧٧ - وانتهى الخبراء إلى أن العولمة تختلف عن مراحل التكامل السابقة في عدد من الجوانب. ففي المقام الأول، تزايدت سرعة وحجم وكثافة المعاملات عبر الحدود بصورة جذرية (كما تبينه البيانات عن التجارة والتدفقات الدولية الأخرى)؛ وثانيا، تزايد مستوى اختراق الأسواق مع زيادة مستوى التجارة؛ وبالتالي فإن المنتجين حتى على مستوى القواعد الشعبية يتأثرون الآن بتقلبات الأسعار العالمية؛ وثالثا، رغم تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مناطق قليلة، تحصل مناطق أخرى من العالم على حوافز وغيرها من التدفقات القصيرة الأجل التي تؤثر تأثيرا ملحوظا على استقلالية المديرين والمسؤولين العاملين في مجال وضع السياسات؛ ورابعا، من السمات الهامة للعولمة ظهور سوق عالمية يمكن العمل في إطارها بالأسعار العالمية. ومع زيادة مستوى تكامل الأسواق، أصبح الآن نطاق تذبذب مستويات الأسعار في معظم الفئات بين غالبية البلدان نطاقا ضيقا جدا.

٧٨ - وأخيرا وليس آخرا، تعد الشركات المتعددة الجنسيات من الجهات الفاعلة الهامة الجديدة على الساحة

٧٥ - وفقا لما جاء في التقرير الذي أعده الأمين العام، ناقش فريق الخبراء العلاقة القائمة بين العولمة والإدارة الاقتصادية العامة مركزا على النهج المفاهيمية والقضايا المطروحة في مجالي العولمة الاقتصادية والإدارة الاقتصادية العامة؛ وعلى دور مختلف مؤسسات الإدارة الاقتصادية العامة في تسيير الاقتصاد، والنظم الوطنية والعالمية للإدارة الاقتصادية العامة.

٧٦ - والعولمة ليست عملية آلية بل عملية تركز على القرارات الواعية التي تتخذها الحكومات في مجال السياسات. وتبني العولمة الاقتصادية، أي زيادة التكامل عبر الحدود بين

دال - العولمة والإدارة الاقتصادية العامة

الملامح الرئيسية

٧٥ - وفقا لما جاء في التقرير الذي أعده الأمين العام، ناقش فريق الخبراء العلاقة القائمة بين العولمة والإدارة الاقتصادية العامة مركزا على النهج المفاهيمية والقضايا المطروحة في مجالي العولمة الاقتصادية والإدارة الاقتصادية العامة؛ وعلى دور مختلف مؤسسات الإدارة الاقتصادية العامة في تسيير الاقتصاد، والنظم الوطنية والعالمية للإدارة الاقتصادية العامة.

٧٦ - والعولمة ليست عملية آلية بل عملية تركز على القرارات الواعية التي تتخذها الحكومات في مجال السياسات. وتبني العولمة الاقتصادية، أي زيادة التكامل عبر الحدود بين

على تكاليف المعاملات. ويعتبر أن الدولة بوصفها مؤسسة من مؤسسات الإدارة الاقتصادية العامة مثقلة بتشوهات العملية السياسية من قبيل السعي إلى تحصيل الربح والبيروقراطية.

٨١ - ويتضح الاتجاه نحو استخدام الأسواق باعتبارها مؤسسة من مؤسسات الإدارة العامة في: سياسات الخصخصة والتسويق والغاء الضوابط التنظيمية، وفي تحويل المهام السابقة للقطاع العام إلى القطاع الخاص وجعلها تعاقدية، وزيادة استخدام آليات وعقود شبه سوقية لتنظيم أنشطة القطاع العام، وبذل جهود للحد من الإيرادات العامة ومستويات الإنفاق.

٨٢ - وانحصر الدور الاقتصادي المتصور للدولة ونطاق التدخل الحكومي وشكله في تصحيح أوجه قصور سوقية محددة من قبيل الاحتكارات، والعوامل الخارجية، والحاجة إلى توفير المنافع العامة، وعدم تناظر المعلومات، وبعض المهام المحدودة لإعادة التوزيع وتوفير الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة.

٨٣ - ويبين تقييم متوازن أن (أ) دور الدولة في توفير الإطار القانوني والتنظيمي لم يقدر حق قدره؛ (ب) الحاجة إلى تصحيح نتائج السوق من خلال سياسات التوزيع قد تم تجاهلها، مما أدى إلى زيادة أوجه عدم المساواة؛ (ج) أهمية نظم الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي باعتبارها من مهام الدولة الأساسية لم تقدر حق قدرها؛ (د) دور الدولة باعتبارها مؤسسة من مؤسسات الإدارة الاقتصادية العامة قد تم تجاهله: فحينما يصبح للدولة دور تنظيمي بدرجة أكبر، لا يمكن تنظيم كل شيء من خلال الأسواق. وأكدت النتائج العملية للإصلاحات المضطرب بها على هذا المنوال في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

الاقتصادية العالمية. وقسمت هذه الشركات سلسلة قيمتها فيما بين البلدان وأصبحت ذات قدرة هائلة وكبيرة في التأثير على عملية تخصيص الموارد إذ أن حجم التجارة داخل الشركة الواحدة (أي التجارة بين شركتين تابعتين) يفوق الآن حجم العمليات التجارية البحتة وعلاوة على ذلك، فإن زيادة بروز هذه الشركات عبر الوطنية لا يعني تكامل أسواق المنتجات النهائية عبر الحدود فحسب بل وأيضا تكامل أسواق المنتجات الوسيطة. وصحيح أن تدفقات هذه الشركات أي تدفقاتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مركزة في مناطق قليلة. بيد أن هذا لا يعني أن هناك مناطق أخرى ليست معولة إذ أنها تتنافس فعلا من أجل اجتذاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السوق العالمية.

٧٩ - وتعرف الإدارة الاقتصادية العامة بأنها عملية تنظيم العمل الجماعي في مجال الاقتصاد. وتشمل المحيط المؤسسي المتمثل في الأطر القانونية والتنظيمية؛ ومؤسسات الإدارة المحددة من قبيل الشبكات والهياكل الهرمية السوقية (الشركات، والدول، والأسواق وغيرها من الشبكات)، وعملية تنظيم المعاملات الاقتصادية، ونطاق التدخل الحكومي وشكله (السياسات العامة المختلفة).

٨٠ - وركزت المناقشات الأخيرة على انتقاء مؤسسات الإدارة العامة المناسبة، وبالتحديد على دور كل من الدولة والسوق في الإدارة الاقتصادية العامة والمهام الاقتصادية الرئيسية التي تضطلع بها الدولة. ولاحظ فريق الخبراء أن هناك اتجاه نحو استخدام الأسواق باعتبارها مؤسسات للإدارة العامة، والحد من دور الدولة باعتبارها مؤسسة من مؤسسات الإدارة الاقتصادية العامة وتجاهل الأهمية النسبية التي تكتسبها البيئة المؤسسية. وتستند هذه الاتجاهات أساسا إلى النظريات الاقتصادية الكلاسيكية المحدثه وترتكز على معايير الكفاءة. وتكفي الإشارة إلى نظرية الاختيار العام، ونظرية الوكيل الرئيسي، والاقتصاديات المؤسسية التي تركز

٨٦ - وتؤثر العولمة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي المعمق على الأنظمة الوطنية للإدارة الاقتصادية من حيث ضرورة تكييف السياسات والمؤسسات الوطنية. وأشار فريق الخبراء إلى أهمية التشديد على القيود التي تواجهها الدول في سياق العولمة. ولكن يتعين أيضاً التشديد على الفرص التي تنشأ والآثار التي تقع على الدول من جراء العولمة. ويُعاني العالم النامي من القصور في القدرات المؤسسية التي تستطيع أن تساعد الدول في الاستجابة للعولمة، ومن المشكوك فيه أنها ستتوافر على المدى القريب. والدول الضعيفة التي لا تملك حتى القدرة الملائمة في ميدان التنظيم الداخلي هي أيضاً ضعيفة على الصعيد الدولي. والدول التي غالباً ما تسيطر عليها المصالح الاقتصادية تُخلل بالانعكاس المتوازن للمصالح الوطنية المختلفة. ويجب أيضاً إيلاء الاهتمام الكافي لتمكين المؤسسات على الصعيد المحلي كعملية موازنة للعولمة.

٨٧ - وأثار فريق الخبراء مسألة رئيسية تتصل بآثار العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية واستقلال الإرادة في تقرير السياسات العامة. فقد كانت السياسات والمؤسسات وأدوات السياسات العامة على الصعيد الوطني موجهة في المقام الأول نحو الأسواق الإقليمية الوطنية. وبنشوء الأسواق العالمية، أضحت آثار السياسات الوطنية القائمة محدودة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ميدان السياسات الضريبية والاجتماعية، مما يضع بعض القيود على استقلال الإرادة الوطنية في تقرير السياسة العامة على الصعيد الوطني. وفي الوقت الراهن، غالباً ما تختلف الجغرافيات الاقتصادية والسياسية، ولذا لا تمارس الحكومات على أقاليمها الاقتصادية السيادة نفسها التي كانت تمارسها من قبل. وتظهر أوجه عدم تناسق معينة بين الحيز السياسي والحيز الاقتصادي اللذين تمارس عليهما الدول سيادتهما.

والبلدان النامية من جديد ما للدولة من دور هام في الإدارة الاقتصادية العامة.

٨٤ - وفيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية العامة، ينبغي اعتبار كل من الدول والأسواق مؤسسات هامة داخل نظام الإدارة الاقتصادية العامة. فالدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية التي تحدد سمات الأسواق. وهناك اتجاه جديد في آلية الإدارة العامة - لا يتمثل لا في الأسواق ولا في الدول - وهو ظهور شبكات موحدة تتألف أساساً من الجهات الفاعلة الاقتصادية المجتمعة طواعية والمتمتعة بقدرات التنظيم الذاتي. ويمكن أن تقوم هذه الشبكات بدور رئيسي في إطار تكييف نظم الإدارة العامة الوطنية مع العولمة. إذ يمكنها أن تفسد الأسواق، وتفسد الدول، وتخلل بالتنافس لكن يمكنها أيضاً أن تكون من عوامل التنمية العادلة. وقدرات الدول على التحكم في هذه الجهات الفاعلة الذاتية التنظيم هي التي تحدد بدرجة كبيرة ما إذا كانت هذه الشبكات ستكون من عوامل فساد السوق أو من عوامل التنمية (ضبط عملية التنظيم الذاتي). وتعتبر القدرة المؤسسية للدولة مفتاحاً لتحقيق نتائج إيجابية في التفاعل بين مؤسسات الإدارة العامة.

القضايا الرئيسية

٨٥ - وأشار الخبراء إلى أن هناك عاملين هامين لفهم أسباب ظهور العولمة. ومن هذه الأسباب التكنولوجية. بيد أن التركيز فقط على التكنولوجيا يؤدي إلى الوقوع في فخ الجبرية التكنولوجية. فالتركيز على التكنولوجيا فقط وتأكيد أن السياسة خاضعة للتكنولوجيا والاقتصاد يعني اعتبار السياسة ظاهرة ثانوية. وهذا بلا شك غير صحيح. ويتمثل العامل الثاني، وهو عامل مهم في فهم سبب ظهور العولمة وطريقة وظروف ظهورها، في إدراك التغيرات التي تطرأ على السياسات، على مستويي الاقتصاد السياسي المحلي والاقتصاد السياسي الدولي على السواء.

فعال لمسائل كتحديد أسعار التحويل، التي غالباً ما تعجز الحكومات بمفردها عن السيطرة عليها، والملاجئ الضريبية. ويتسم ذلك بالأهمية لأنه إذا خسرت الحكومات الإيرادات، فإنها تفقد قدرتها على تقديم الخدمات العامة وتنفيذ السياسات الاجتماعية.

٩١ - وتضم الجهات الفاعلة في الإدارة الاقتصادية العالمية الحكومات والأنظمة الاقتصادية الدولية (المؤسسات) والقطاع الخاص، ولا سيما الشركات المتعددة الجنسيات. وبالرغم من الإقرار بالدور الذي تؤديه هذه الشركات كقوة دافعة في عملية العولمة، فلم تتحدد بعد الأدوار التي يمكن للدول والأنظمة الدولية أن تقوم بها في تشكيل نظام الإدارة الاقتصادية العالمية.

٩٢ - ومع أن أنظمة الإدارة الاقتصادية العالمية المشار إليها أعلاه تُعتبر خيارات قابلة للتطبيق لمعالجة مسائل العولمة الاقتصادية، فلا يزال هناك عدد من المسائل التي يتعين معالجتها:

(أ) كثيراً ما تعكس المواقف الوطنية بشكل غير متناسب مصالح المجموعات التجارية ذات النفوذ، ولا سيما الشركات المتعددة الجنسيات. وفي معظم الأحوال يدل عدم تمثيل الجهات الرئيسية الفاعلة رسمياً في المفاوضات بشأن الأنظمة الاقتصادية على وجود اختلال؛

(ب) غالباً ما يعكس الاتفاق على المبادئ والمعايير والقواعد في المقام الأول مصالح الدول المهيمنة اقتصادياً، إذ تُهمل مصالح البلدان النامية في كثير من الأحوال نظراً لعدم تكافؤ القوة. وكثيراً ما توجه آليات الحكم (التصويت واتخاذ القرارات) نحو مصالح البلدان القوية (مثلاً، التصويت المرجح في صندوق النقد الدولي). وحتى منح كل دولة صوتاً واحداً واعتماد مبدأ توافق الآراء في منظمة التجارة العالمية

٨٨ - وإضافة إلى ذلك، يتزايد بروز أشكال أخرى من هياكل الحكم. ولذا، فإنه يتعين على أي تحليل لطريقة مواجهة العولمة وأثرها على الحكم أن يأخذ بالاعتبار أشكال الحكم الأخرى. ولكن من المهم ملاحظة أن الحكومات لا يزال لها وزنها بدرجة لا يُستهان بها. ولذا، فإن فريق الخبراء، الذي شدد على أشكال الحكم الأخرى، لم يقصد التقليل من أهمية الدور الذي تقوم به الحكومات التي تتواصل أهميتها بأشكال عديدة ترد مناقشتها أدناه.

٨٩ - إن تكييف أنظمة الإدارة الاقتصادية الوطنية لازم ولكنه لا يكفي لمواجهة العولمة الاقتصادية. ويمكن أن تتخذ الاستجابات الدولية أشكالاً مختلفة، كوضع المعايير وتنسيق السياسات وتوافقها. والخيار النظري الذي يقول بقيام حكومة عالمية ليس عملياً لأسباب تتعلق بالمشروعية والفعالية. ولا تزال الترتيبات فوق الوطنية التي نُفذت فعلاً، كالاتحاد الأوروبي، محدودة للغاية.

٩٠ - ولذا، فإن الخيارات الوحيدة القابلة للتطبيق هي الترتيبات الحكومية الدولية التي تُرسي أنظمة الإدارة الاقتصادية العالمية (أنظمة اقتصادية دولية) التي تتولى وضع مبادئ التعاون الدولي ومعاييره وقواعده في المجالات التنفيذية للعلاقات الاقتصادية الدولية، ولكنها تضع أيضاً معايير للسياسات الوطنية (خلف الحدود). وتدير هذه الأنظمة التنظيمية العالمية منظمات دولية. وأبرز مثال على ذلك هو النظام التجاري للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("غات")/منظمة التجارة العالمية. وما زالت الأنظمة المتصلة بالمالية والاستثمار والتنافس مشرذمة. وأثار فريق الخبراء مسألة إمكانية النظر في وضع ترتيبات ضريبية دولية خارج نطاق الترتيبات الثنائية القائمة. فإذا تعذر على الحكومات الوطنية أن تمارس سيادتها الاقتصادية، فسيُتبع عليها بالحري أن تتدارس بجدية أكثر إمكانية الدخول في ترتيبات حكومية دولية. ويتوجب التوصل إلى حلّ دولي

تبيان المؤسسات غير العاملة والمؤسسات العاملة وكيفية إصلاح المؤسسات غير العاملة أو تغييرها أو استبدالها. والتعامل مع العولمة يعني أيضا حاجة المزيد من الأسواق إلى مزيد من الإدارة. فالأسواق لا تعمل في فراغ، وهي بحاجة إلى التنظيم لكي تعمل، أي إلى مؤسسات للإدارة. وعلاوة على ذلك، تُشكل الأسعار بُنى اجتماعية لأنها تتحدد من قبل الأسواق التي تشكل هي نفسها بُنى اجتماعية. ولذا، عندما يتناول تحليل السياسات تشكيل الأسعار المناسبة، يجب أن ينظر أيضا في معرفة الأسباب الكامنة وراء توازن الأسعار على صُعد معينة دون أن تكون كذلك على صُعد غيرها. ويتسم ذلك بالأهمية لأن أكثر من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من الأسواق العالمية أسواق احتكارية، إذ باستطاعة ٨ إلى ١٠ منتجين أن يسيطروا على حصص من ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من الأسواق. ولذا، يتعين في ظل عالم يتزايد فيه المحتكرون أن تدرك الأسباب الكامنة وراء طغيان بعض الأسعار على غيرها.

٩٥ - وتقدّم فريق الخبراء بمقترحات عامة يفيد أحدها بأنه لا بد من وجود أسواق "تسابقية". ولم يستخدم فريق الخبراء كلمة "تنافسية" نظراً لدولها الضمني العقائدي، واستخدم كلمة "تسابقية" لأن عمليتنا التحرير ورفع القيود ليست غاية بحد ذاتهما. فحلول احتكار خاص محل احتكار حكومي نتيجةً للتحويل إلى القطاع الخاص لا يزيد الفعالية، مما يتطلب في هذه الحالة نشوء أسواق تسابقية.

هاء - موجز المناقشة التي تناولت مؤشرات القطاع العام

مؤشرات القطاع العام

٩٦ - ناقش الاجتماع الموضوع المذكور أعلاه استنادا إلى وثيقة معنونة "مؤشرات القطاع العام" (ST/SG/AC.6/2000/L.2). وتناولت الوثيقة أربعة أسئلة :

لا يكفلان في أغلب الأحيان انعكاسا متوازنا للمصالح الوطنية المختلفة؛

(ج) تواجه البلدان النامية مصاعب جديدة ومتزايدة بالنسبة إلى قدراتها التفاوضية نظرا للقصور في الموارد البشرية المؤهلة؛

(د) غالباً ما تكون شفافية اتخاذ القرارات غير كافية. ويتعيّن النظر في مشاركة ممثلين من المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية). وبالرغم من أن أنظمة الإدارة الاقتصادية العالمية هذه لا تتسم بالكمال، فإنها تبقى البديل الوحيد القابل للتطبيق. فهي توفر للدول، ولا سيما الدول الضعيفة، فرصة المشاركة في وضع القواعد الدولية.

٩٣ - وفي الختام، يمكن تصنيف قدرات الدول في ثلاثة أبعاد مختلفة: (أ) البعد التنظيمي؛ (ب) والبعد المتمثل في تقديم الخدمات؛ (ج) والبعد التمكيني. وشدّد فريق الخبراء على البعد التنظيمي/المؤسسي للدولة بوصفه العامل الرئيسي لبناء القدرات في سياق العولمة. فالدولة بحاجة إلى قدرة تنظيمية قوية كعنصر أساسي. ويقوم البعد التمكيني للدولة بدور رئيسي في تكييف القطاعات الوطنية مع الأسواق الداخلة في عملية العولمة. وترتبط هذه القدرات ارتباطاً وثيقاً بوظائف الدولة الاقتصادية، وفي الأساس الوظيفة التنظيمية ووظيفة إعادة التوزيع. وكما تدل على ذلك تجارب البلدان المتقدمة النمو، لا يوجد أي ترابط جلي بين درجة انفتاح الاقتصادات الوطنية على الأسواق العالمية وتخفيض حجم دولة الرفاهية أو الحد منها. ولذا، يجب ألا يُنظر إلى العولمة على أنها عملية تؤدي لا محالة إلى تفكيك الدولة التي تقدم الخدمات أو دولة الرفاهية.

٩٤ - وتشدد العولمة على أهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسات المحلية والدولية، إذ أن المؤسسات ذات الكفاءة تُسهم في تشكيل الأسعار بصورة ذات كفاءة. والقصد هو

وفورات حجم. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقة بين العولمة والإنفاق الحكومي هي علاقة إيجابية ومستمرة إذا ما أخذت في الاعتبار التغيرات في الإنفاق والعولمة التي شهدتها العقد الأخير عوضاً عن معدلاتهما عند بداية عقد ما أو نهايته.

المسائل المتعلقة بمؤشرات القطاع العام

٩٩ - أثنى عدد من الخبراء على تقرير الأمانة العامة عن مؤشرات القطاع العام. وعرض خبير من أمريكا اللاتينية تفاصيل الجهد الذي بُذل في تلك المنطقة لجمع البيانات عن العمالة التي يستخدمها القطاع العام. وقال إن استجابة الحكومات في تلك المنطقة لم تكن بالمستوى المطلوب. وإن الإحصاءات المتوفرة تُعاني من انعدام قابلية المقارنة بين البلدان. ومثال ذلك أن بعض البلدان تضيف إلى العمالة الحكومية المسجلة المدرسين والأطباء الذين يتقاضون أجورهم على أساس الساعة أو الأسبوع أو اليوم بدلاً من الشهر أو السنة، في حين أن بلدانا أخرى تستثيهم.

١٠٠ - ونظراً للأهمية المعلقة على مسألة مؤشرات القطاع العام، اتفق الخبراء على أن من الأهمية بمكان وضع منهجية متماسكة وتحسين توفير البيانات عن القطاع العام. كما أن نوعية البيانات لها أهمية قصوى لتحقيق قابلية المقارنة بين البلدان وإجراء التحليل التسلسلي الزمني.

١٠١ - وأبرز الخبراء أهمية جمع البيانات عن العمالة التي تستخدمها الحكومة. ولكن يتعين أيضاً النظر في إنفاق الحكومة على جميع مستوياتها. فالبيانات عن الحكم المحلي لا تتوفر بالنسبة لكثير من البلدان، وتضطلع مستويات الحكومة الدنيا بمسؤولية التعليم والصحة في بلدان كثيرة، وبالتالي لا تدخل هذه النفقات الاجتماعية ضمن إحصاءات الحكومة المركزية. ومن المفيد أيضاً جمع البيانات عن الإنفاق الضريبي وتحليلها.

(أ) كيف يمكن قياس حجم القطاع العام نظرياً؟

(ب) كيف يمكن قياس هذا الحجم على صعيد الواقع، في ظل القصور الذي يشوب البيانات الموجودة؟

(ج) ما الذي يُفسر التباين الملحوظ في حجم القطاع العام؟

(د) ما هو نوع البيانات التي يمكن أن تعطي صورة معقولة للقطاع العام في بلد معين؟

وركزت الوثيقة على العقد المنصرم، وتحديدًا على بدايته (١٩٩٠) وعلى سنة ١٩٩٧، وهي آخر سنة تتوفر معلومات بشأنها في الوقت الراهن عن مجموعة كبيرة من البلدان.

٩٧ - وعرض التقرير عدداً من الاستنتاجات. فقياس التأثير الكلي للدولة على المجتمع مهمة صعبة، ولكن يمكن قياس بعض جوانب حجم القطاع العام. وأشار إلى أن النهج القائم على الإنفاق، الذي يتطلب الإلمام بالنظام الضريبي للحكومة ومعدلات إنفاقها، يشكل أفضل قياس للقطاع العام. وهذا صحيح من الوجهة النظرية. أما القياس الفعلي، فيتضمن عدداً ضخماً من المشاكل المتصلة جوهرياً بتوفر البيانات وقابليتها للمقارنة ونوعيتها.

٩٨ - وبالرغم من سوء نوعية البيانات المتوفرة، أعطت الاختبارات الإحصائية لمحددات حجم القطاع العام نتائج جديدة بالاهتمام. فعندما تُقاس الحكومة بالعمالة التي تستخدمها أو بإنفاقها الاستهلاكي، توجد أدلة قوية على تحقق وفورات بحجم ضخم في تقديم الخدمات، ولكن ليس هناك ما يدل على أن حجم الخدمات الحكومية يتأثر بمدى اندماج البلد في الأسواق العالمية. وعندما تُقاس الحكومة بإنفاق الحكومة المركزية، فإن اندماجها في الأسواق العالمية (العولمة) هو الذي يحدّد حجمها دون ما يدل على تحقق

إعادة النظر في الأحكام المتعلقة بالحياد السياسي المتوقع من موظفي الخدمة العامة.

١٠٥ - نوقشت النقاط المذكورة أعلاه وأدى الوزير عزيز، وكذلك السيدة جيرالدين فريزر - موليتيكي، وزيرة الخدمة العامة والإدارة بجنوب أفريقيا، والسيد عثمان باتوكو، وزير الخدمة المدنية والإصلاح الإداري في بنن - وكلاهما عضوان في الفريق العامل الوزاري الأفريقي، بإيضاحات بشأن هذه التعليقات. وذكروا المشاركون أيضا بأن مشروع الميثاق هذا يمثل وثيقة صادرة بتوافق الآراء، وأنها أعدت بنهج تشاركي وتقدمي. وأخيرا أبلغوا فريق الخبراء أنهم سينقلون إلى زملائهم في الفريق العامل تعليقات فريق الخبراء ومقترحاته.

١٠٦ - وفي ختام المناقشات بشأن الميثاق، قدم المشاركون التوصيات التالية:

- ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد الحكومات الأفريقية في تنفيذ الميثاق واستخدامه على المستوى الوطني عقب اعتماده؛
- وبمجرد اعتماد الميثاق ينبغي أن يوزع داخل البلدان من أجل إيصال المعلومات على نطاق واسع إلى الجمهور؛
- ونظرا لأهمية الميثاق، يمكن لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تستعمل كمرجع لدعم المبادرات المماثلة في المناطق الأخرى؛
- واستنادا على الوثائق والبيانات المتاحة بشأن الخدمة العامة في جميع أنحاء العالم، ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تنظر في إعداد ميثاق دولي للخدمة العامة يوافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٠٢ - وختاما، كان من رأي الخبراء أنه من المفيد نشر البيانات عن القطاع العام بصورة منتظمة، مصحوبة بالتحليل الملائم للتغيرات والاتجاهات.

واو - موجز المناقشة بشأن مشروع ميثاق الخدمة المدنية في أفريقيا

١٠٣ - عرض الحسين عزيز، وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في المغرب، مشروع ميثاق الخدمة المدنية في أفريقيا باسم الفريق العامل الوزاري الأفريقي. فأشار إلى أن البلدان الأفريقية ترغب بواسطة هذه الوثيقة أن تغرس في الخدمة المدنية القيم والسلوكيات اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحالية في هذه الحقبة الجديدة التي تتسم بالعمولة. فضلا عن الديباجة، يتألف الميثاق من ثلاثة أبواب: (أ) أحكام عامة تهدف إلى تحسين فعالية الخدمة المدنية ومشروعيتها وعلاقتها مع المستفيدين من الخدمات؛ (ب) ومدونة قواعد سلوك للموظفين العموميين، تهدف إلى تعزيز نزاهة الموظفين العموميين وأخلاقياتهم؛ (ج) وأحكام ختامية تتناول آليات التنفيذ والمتابعة. وأشار إلى أن الوثيقة ما زالت مشروعا يتعين أن يُقره لاحقا مؤتمر البلدان الأفريقية لوزراء الخدمة المدنية.

١٠٤ - وخلال المناقشة، أجمع المشاركون على أن مشروع الميثاق يمثل مبادرة طيبة للغاية وهناك الوزراء الأفارقة على العمل الذي قاموا به. إلا أنهم لفتوا انتباههم إلى النقاط التالية: (أ) ضرورة الإشارة في الديباجة إلى الخصوصيات والظروف السائدة في أفريقيا؛ (ب) وخطورة إدخال أحكام في الميثاق تتناول الإقرار بالملكيات والإثراء غير المشروع؛ (ج) وضرورة توخي المزيد من الدقة وذكر المزيد من التفاصيل بالنسبة إلى أجور الموظفين العاملين في قطاع الخدمة المدنية وظروف عملهم؛ (د) وضرورة انطباق أحكام الميثاق على المسؤولين السياسيين و/أو العموميين؛ (هـ) وضرورة

الإقليمية لأغراض بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة بكامل طاقته في القريب العاجل.

١٠٩- وكما اتضح في الاجتماع الخامس عشر، سيعمل موقع الشبكة الحاسوبية لربط المؤسسات الإقليمية على الإنترنت، وهو موقع سهل الاستعمال، بوصفه مركزاً لتبادل المعلومات ومدخلاً للعديد من الخدمات والعروض التي ستقدم عبر الشبكة التي تتكون من عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال الإدارة العامة. وسيكون للموقع الذي يتوقع أن يكون متاحاً على الإنترنت في المستقبل القريب طابع إقليمي ويشمل مواقع فرعية للتدريب عبر الإنترنت، وتقديم المشورة التقنية وخدمات المؤتمرات؛ ودليل عالمي؛ ومنشورات، وتقارير تحليلية؛ ودراسات حالة؛ ونُبدأً قطرية؛ وقواعد بيانات إحصائية؛ وعروضاً للربط بمواقع المعلومات المتخصصة، مثل قواعد البيانات التشريعية الوطنية؛ وصلات مباشرة بأعضاء الشبكة الحاسوبية للمؤسسات الإقليمية؛ وتقويم للأحداث؛ وغرفة للتحادث عبر الإنترنت لتسهيل تبادل المعلومات بين المستعملين.

١١٠- وأثنى أيضاً بصفة خاصة على تعزيز مؤسسات الإدارة العامة الإقليمية وتبادل الخبرات الفنية بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، ذكر فريق الخبراء الحاجة إلى تعميق أثر الشبكة الحاسوبية لربط المؤسسات الإقليمية من خلال تعزيز القدرات الوطنية عبر الوزارات والمدارس ومؤسسات الإدارة العامة فيفرادى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الوصول إلى البيانات والمعلومات والتدريب من خلال تكنولوجيا المعلومات.

زاي - الشبكة الحاسوبية للأمم المتحدة لربط المؤسسات الإقليمية لأغراض بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة

١٠٧- من العسير بمكان أن يحظى أي تعريف عام للعولمة بالتقدير دون أن يقر في البدء بمكوئها الأكثر أهمية: المعلومات. ويؤدي الوصول إلى المعلومات إلى الحصول على المعارف عن العولمة وتحقيق فوائدها القصوى. بيد أنه حتى دون الوصول الأساسي للمعلومات، أصبح كثير من الدول النامية أكثر تأثراً بإحدى نتائج العولمة السلبية: وهي الفجوة الرقمية وفي نهاية المطاف الفجوة التي تزداد اتساعاً بين من يملكون ومن لا يملكون. ولمساعدة البلدان، وخاصة البلدان النامية، في بناء قدراتها وتحسينها للوصول إلى المعلومات البالغة الأهمية من أجل رفع كفاءة القطاعات العامة ووضع السياسات بفعالية، وإدارة هذه المعلومات وتبادلها، عُهد إلى شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة بمسؤولية إعداد أول شبكة حاسوبية دولية لربط المؤسسات الإقليمية لأغراض بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة، والبدء في هذه الشبكة وإدارتها. وتمول هذه المبادرة من حساب التنمية بميزانية الأمم المتحدة البرنامجية.

١٠٨- وقُدّم برنامج الشبكة الحاسوبية لربط المؤسسات الإقليمية لأغراض بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، في الجلسة العامة للاجتماع الخامس عشر لفريق الخبراء. وبناء على استجابة المشاركين بحماس وإيجابية للعرض، فقد وجدت فكرة الشبكة وتطبيقها تأييداً واسعاً. وأعرب الحضور عن اقتناعهم العميق بأن وجود شبكة للمعلومات والمعرفة مثل هذه الشبكة، يمكن أن يمثل مكسباً حيويًا لصناع القرار المسؤولين العامين. وتوصل فريق الخبراء إلى توافق في الآراء بشأن الموقف الداعي لضرورة أن يعمل نظام الشبكة الحاسوبية لربط المؤسسات

طاء - استعراض برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة

١١٥ - حسبما ينص عليه نظاما الأمم المتحدة الإداري والأساسي اللذان يحكمان تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وطرق التقييم، قام فريق الخبراء في اجتماعه الخامس عشر، عملاً بتوصية لجنة البرامج والتنسيق، باستعراض الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ لبرنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والميزانية العامة في سياق الخطة المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة المتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ووافق فريق الخبراء على ضرورة أن تكون الخطة المتوسطة الأجل موجهة نحو النتائج. وركز أيضا بشدة على ضرورة أن تكون المسائل التي تناوها برنامج الإدارة العامة والمالية العامة ذات أهمية للدول الأعضاء وعلى ضرورة أن يوفر فريق الخبراء القيادة للحكومات في هذه المجالات البالغة الأهمية. واقترح فريق الخبراء كذلك تحديد أولويات متدرجة واستراتيجيات لتقديم مزيد من التوجيه لدعم العمل الجاري في سياق برنامج الإدارة العامة والمالية العامة. وبهذا المعنى، أشار فريق إلى الخبراء ضرورة توجيه الانتباه إلى موضوعين هامين ورئيسيين هما: (أ) تعزيز تطوير السياسات القطرية والقدرات المؤسسية والإدارية للتعامل مع العولمة، (ب) والأدوار الخاصة بكل من الدولة والسوق في عملية التنمية.

١١٦ - وفي ضوء المناقشات، يوصي فريق الخبراء بأن ينقح نص البرنامج الفرعي ٨ من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة (الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية) على النحو الوارد بالتفصيل في المرفق الأول أدناه.

١١٧ - ولفت مدير شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة أيضا نظر فريق الخبراء إلى ميزانيته البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. واتخذ فريق الخبراء موقفاً يقضي بضرورة أن تحتل مسائل الإدارة العامة والمالية العامة موقعاً أكثر

حاء - عرضان قدمهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي

١١١ - قدم مدير شعبة تطوير الإدارة وشؤون الحكم التابعة للبرنامج الإنمائي إلى فريق الخبراء استعراضاً عاماً لأنشطة البرنامج الإنمائي في مجال الإدارة العامة والمالية العامة، مركزاً على الطريقة التي أعيد بها توجيه برامج المساعدة الخاصة بالبرنامج الإنمائي وأعيد التفكير فيها بصورة مختلفة تماماً خلال السنوات العشر الماضية. وتعالج برامج البرنامج الإنمائي ثلاثة من جوانب شؤون الحكم وهي: شؤون الحكم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وفضلاً عن ذلك، وجه الانتباه إلى شواغل واحتياجات ثلاث من الجهات الفاعلة في القطاع وهي: الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

١١٢ - ويدرك البرنامج الإنمائي ميزاته وجوانب قصوره في تنفيذ برامج شؤون الحكم، ويستخدم نقاط انطلاق مختلفة لبدء مشاركته في برامج شؤون الحكم القطرية عبر الخدمات الاستراتيجية، مثل المساعدة في تطوير قدرات شؤون الحكم الوطنية والمحلية وفي إدارة وتنسيق الموارد.

١١٣ - وقدم مدير شبكة إدارة القطاع العام بالبنك الدولي أيضا إفادة إعلامية إلى فريق الخبراء بشأن الأنشطة المضطلع بها في مجال شؤون الحكم والمؤسسات العامة، مع التركيز بصفة خاصة على جهود البنك الدولي الحالية لمساعدة الحكومات المحلية على مستوى القواعد الشعبية وسياسات مكافحة الفساد.

١١٤ - ووصف المدير أنشطة البنك الدولي في عدد من البلدان، مع تقييم للأنشطة المتعلقة بالقطاع العام بناء على دراسات استقصائية للموظفين الحكوميين ومستعملي الخدمات الحكومية، والمساعدة عبر أدوات إقراض مناسبة، مثل تقديم القروض طويلة الأجل لتحسين قدرات شؤون الحكم.

وضوحا في سياق أنشطة القطاع الاقتصادي والاجتماعي. وركز على أهمية هذه المواضيع في سياق المناقشات بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسبما أكد ذلك من قبل قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠. ورأى فريق الخبراء ضرورة إتاحة الفرصة للوزراء و/أو المسؤولين الرفيعي المستوى من الدول الأعضاء المسؤولين عن الإدارة العامة للالتقاء بانتظام من أجل مناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة، وتبادل الخبرات والابتكارات.

١١٨ - وحيد فريق الخبراء بشدة إصدار المنشور المتكرر المقترح المعنون "حالة القطاع العام". ووافق على تنظيم المنشور حول ثلاثة عناصر رئيسية، وهي: البيانات الأساسية المتعلقة بالقطاع العام والنبد القطرية والمسائل المواضيعية. وركز الفريق تركيزا كبيرا على أن يمثل هذا المنشور مساهمة ذات قيمة قصوى للبلدان كافة وأن يسد ثغرة في العمل الجاري في مجال القطاع العام. وأيد فريق الخبراء بشدة إدراج النبد القطرية المقترحة في المنشور. وفي هذا الصدد، قدم عدد من المقترحات بشأن مضمونها وشكلها.

١١٩ - واقترح فريق الخبراء تكوين شبكة من جهات الوصل الإقليمية من أجل جمع معلومات موثوق بها عن بلدان محددة. وأوصى أيضا بالتركيز على البعد التحليلي للنبد، وضرورة ألا تكون النبد معزولة عما سواها. وفضلا عن ذلك، وافق فريق الخبراء على ضرورة طلب التعليقات من البلدان بشأن النبد من أجل تزويد الأمانة العامة بمعلومات إضافية محددة أو حاسمة. وعلاوة على ذلك، اتفق على التمييز بين الأفطار ذات الخبرة الكبيرة في مجال الإدارة العامة والبلدان التي مازالت في مرحلة إنشاء مؤسسات الإدارة العامة الخاصة بها. وأعرب فريق الخبراء عن رأيه القاضى بضرورة أن تكون النبد القطرية، قدر الإمكان، منظمة ومتسقة من أجل السماح بإجراء المقارنة.

١٢٠ - وقدمت أيضا توصيات بشأن المعايير التي ستبعب في تحديد مواضيع التقارير المستقبلية. واقترحت ثلاثة معايير أساسية، وهي: (أ) ضرورة أن يلبي الموضوع المقترح اهتمامات البلدان؛ (ب) ضرورة أن يكون ذا أهمية عالمية؛ (ج) ضرورة أن يكون متطلعا للمستقبل وديناميا ومستشرفا، بقدر الإمكان، للاتجاهات المستقبلية للإدارة العامة.

١٢١ - وفيما يتعلق بمواضيع المنشورات، قدمت بعض المقترحات، وتشمل: (أ) الحكومات وتكنولوجيا المعلومات، (ب) وقواعد السلوك في ميدان الخدمة المدنية.

التقييم الخمسي لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠

١٢٢ - أوصى فريق الخبراء بضرورة جمع المعلومات من الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز في إطار القطاعات العامة الوطنية وإدراجها في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة. وأوصى، كذلك، بأن يشير التقرير إلى الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في هذا المجال. وأعرب فريق الخبراء كذلك عن رأيه بضرورة تشجيع الممثلين الرفيعي المستوى على حضور المناقشة العامة لهذا التقرير وأن تنظم الأمانة العامة في تلك المناسبة أنشطة تقنية موازية لهذا الحدث، دون أن تتحمل المنظمة أي تكاليف إضافية.

العلاقة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

١٢٣ - أيد فريق الخبراء بشدة فكرة تعزيز التآزر والتعاون والتنسيق بين برامج الأمم المتحدة في مجالي الإدارة العامة والخدمة العامة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والوكالات المتخصصة، ومؤسستا بريتون وودز. واعتبر هذا التعاون وسيلة لكفالة الاستخدام الأمثل لقدرات الأمم المتحدة الفنية والتقنية عبر تفادي ازدواجية الأنشطة وكفالة الاستخدام الكفاء للموارد. واعتبر الخبراء التعاون أداة ذات

أهمية خاصة لمواجهة تحديات العولمة الكثيرة وبوصفه أساساً أفضل في مجال إصلاح الإدارة العامة. وأحاط الخبراء علماً مع التقدير بالإبرام الوشيك لعقد إقامة شراكة استراتيجية بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبرنامج الإنمائي في مجال شؤون الحكم والإدارة العامة الواسع النطاق.

١٢٤ - ويقصد بهذه الشراكة أن تعزز الصلات بين السياسات الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية، التي تخدمها الإدارة، والبرامج القطرية، التي تقع تحت مسؤولية البرنامج الإنمائي في المقام الأول. وستكفل هذه الشراكة أن تتعاقد المنظمات في هذا الميدان، وأن يعملتا بطريقة تكاملية وغير تنافسية، وأن يعززا ولايتيهما وأنشطتهما، ويتفاديا ازدواجية الجهود.

١٢٥ - وأحاط فريق الخبراء علماً أيضاً بتوقيع إبرام اتفاق تعاوني بين شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة وبرنامج اليونسكو لإدارة التحولات الاجتماعية. وسيعزز هذا الاتفاق التعاوني التواصل وتبادل المعلومات في مجال تطوير السياسات العامة.

المرفق

نص منقح للخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥؛
البرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

الفقرة ٧-٣٦

يضاف ما يلي بعد الجملة الأولى:

”وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى: (أ) تعزيز قدرات البلدان على رسم السياسات وقدراتها المؤسسية والإدارية للتعامل مع العولمة، (ب) ودور كل من الدولة والسوق في عملية التنمية“.

الفقرة ٧-٣٧

يضاف ما يلي:

” (و) التواصل مع المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة والتعاون معها في هذا المجال“.

الفقرة ٧-٣٨

يستعاض عن النص كله بما يلي:

(أ) تحسين الحوار فيما بين الحكومات وتيسير التوصل إلى توافق في الآراء واتخاذ القرارات فيما يتعلق بتأثير التبعات الناجمة عن العولمة على الدولة.

(ب) توسيع الفهم المشترك لإدارة العامة والنهج المتعلقة بها وتغيير قدرات الحكومات.

(ج) تعزيز الموارد المؤسسية والبشرية لقدرات الحكومات.

(د) إيجاد تفهم أوسع وأعمق للآثار الرئيسية للاقتصاد العام والإدارة العامة والمالية العامة على المجتمع المدني.

(هـ) تحسين التواصل والتنسيق بين المداورات الحكومية الدولية والإقليمية المعنية بالسياسات والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجالات الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية.

(و) تعزيز تفهم أثر تطور الإنترنت على دور الدولة.

- (ز) تعزيز القدرة على تقييم جوانب الضعف الناشئة في قدرات الحكومات.
- (ح) تحسين تفهم الممارسات التنظيمية المعقدة للمعايير العالمية.
- (ط) زيادة مشاركة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في عمل برنامج الأمم المتحدة المبادر في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة.

الفقرة ٧-٣٩

يضاف ما يلي:

- ” (د) عدد التقارير التحليلية والمنشورات بشأن القضايا الناشئة في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة ونوعيتها“.